رِوايةُ الحَديثِ وأثرُها على الإعرابِ عند ابنِ حجَر في فَتحِ الباري

الدكتور
سامي إبراهيم كنُّوش
جامعة الأنبار- كلِّيَّة الهندسة

مُلخَّصُ البَحْثِ

كانت الرِّوايةُ - ولا زالتْ - تُمثِّلُ أساساً مهمَّاً في تنوُّعِ الدِّراساتِ ، والمباحثِ المتعلِّقةِ بالحديثِ الشَّريفِ ؛ لما لها من أثرٍ في تعدُّدِ الوُجوهِ النَّحويَّةِ ، واختلافِ المعاني والدَّلالاتِ ، إلى التَّبايُنِ في المقاصدِ الفقهيَّةِ ، والمطَالبِ الشَّرعيَّةِ ، وغيرذلك من أوجُهِ التَّبايُنِ والاختلافِ .

وقد كانَ من مظاهرِ اختلافِ الرِّوايةِ ، وتعدُّدِها في ألفاظِ الحديثِ أنْ بدتْ آثارُها واضحةً في تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيَّةِ للتَّراكيبِ النَّحويَّةِ الَّتي اشتملتْ عليها ألفاظُ الحديثِ ، وعباراتُهُ ، وقد حفلتْ بذلك كتبُ شرحِ الحديثِ وعلومه . وبما أنَّ القواعدَ النَّحويَّةَ تُتيحُ مثلَ هذا التَّغيُّرِ في الأوجُهِ الإعرابيَّةِ ، ولا حرجَ في تغيُّرِ الوجهِ الإعرابي بناءً على قصدِ المتكلِّمِ وغايتِهِ ، وما تحملُهُ الرِّوايةُ من اختلافٍ في التَّركيبِ النَّحوي ؛ لذا فإنَّ هذا البحثَ يرتكزُ أساساً على آراءِ العلماءِ من شُرَّاحِ الحديثِ ، وكيف كانَ أخذهم لهذا الاختلافِ ، وتعاطيهم معه ؛ لأنَّ الاختلافَ إنَّما وقعَ بناءً على تعدُّدِ الرِّوايةِ ، وتنوُّعِ الأغراضِ ، واختلافِ المعاني والمقاصدِ ، وكانَ محورُ هذهِ الدِّراسةِ ما وقفَ عليهِ الإمامُ ابنُ حجرٍ من مظاهرِ ذلك الاختلافِ في كتابِهِ الكبيرِ، وسِفْرِهِ الجليل (**فتح الباري**) ، فضلاً عمَّا أشارَ إليهِ جمعٌ من العلماءِ ، من الآراءِ والأوجُهِ .

مقدمـة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وأَفضلُ الصَّلاةِ ، وأَتَمُّ التَّسليمِ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ - سَيِّدِ الأَوَّلينَ والآخِرينَ ، وعلى آلِهِ وأَصحابِهِ أَجمعين ، وبعد :

فعلى الرغم ممَّا وقع بين العلماءِ من اختلافٍ في الآراءِ ، وتباين في وجهاتِ النَّظر، وتدافعٍ في الحجج في قضيَّة الاحتجاج بالحديث الشَّريفِ نحويَّاً ، إلَّا أنَّه كانَ ولا يزالُ يُشكِّلُ أساساً متيناً من أُسسِ الاحتجاجِ النَّحويِّ ، والاستشهادِ اللُّغويِّ ؛ فبعد أن وقف الكثيرُ من النُّحاةِ موقفَ الرَّافضِ للاحتجاجِ بالحديثِ كأبي حيَّان النَّحويِّ وغيرِهِ ، فإنَّهم عادوا إلى الاحتجاجِ به ، والاستشهاد بنصُوصهِ ؛ كالسِّيوطيِّ الَّذي فاق النحاةَ في الاحتجاجِ بالحديث ؛ إذ احتجَّ في واحد من كتبه وهو كتاب (همع الهوامع) بمئةٍ وخمسةٍ وخمسين حديثاً ، بعد أن كان أحد المنكرين للاستشهادِ بالحديث ، أو الاحتجاج به .

وقد رافق قضية قبول الاحتجاج بالحديث قبولُ الرِّوايةِ بالمعنى ، بعد أن كانت إحدى ذرائعِ المانعين وحججهم ، واستدلَّ المُجيزون بأنَّ ((الغالب من رواة الحديثِ هم عربٌ أقحاحٌ ، فضلاً عن أنَّ من أجاز الرِّواية بالمعنى اشترط أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، وبأثرِ التقديم والتأخير في اختلاف المعاني))[(١)]، فكان من أثر ذلك أنْ لم يَعُد بالإمكان التَّفريق بين ما كان من الأحاديث بلفظ النَّبيِّ- صلَّى اللهُ عليه سلَّم- وبين ما كان من تصرُّف الرَّاوي .

وقد أدى قبول الرواية بالمعنى إلى الاختلاف في التَّراكيب اللُّغويَّةِ ، والحركات الإعرابيَّة في كثيرٍ من الأحاديثِ المرويَّةِ بالمعنى ، أوغيرها، فتبع هذا اختلافُ في الأوجه النَّحويَّةِ المُستنبطةِ من الحديث ، ولا يُعدُّ هذا قدْحَاً في العربيَّةِ ومكانتها ، بقدر ما يكون شاهداً على سعتها ، ومظهراً من مظاهرِ إعجازها وبلاغتها .

وفي هذا البحث أقف عند قسمٍ من الأحاديثِ الَّتي اختلفت فيها الرِّوايةُ ، ممَّا أثَّر في تغيُّر الأوجهِ الإعرابيَّةِ ، والتوجيهاتِ النَّحويَّةِ للحديثِ ، وكان لابنِ حجر في كتابه (فتح الباري) وقفاتٌ كثيرةٌ ، وأقوالٌ عدَّة ، وتوجيهاتٌ نحويَّةٌ بدتْ واضحةً في ثنايا كتابه الكبير . وقد سمَّيتُ هذا البحث : (**روايةُ الحديث وأثرُها على الإعراب عند ابن حجر في فتح الباري**) ، وقد تضمَّن من المباحث النَّحويَّةِ نماذجَ ممَّا أُعرِبَ بوجهين ، وما أُعرِبَ بثلاثةِ أوجه ، وما أُعربَ بأربعةِ أوجُهَ ؛ وذلك بناءً على تغيُّر الرِّوايةِ ، وجعلته في مبحثين :

المبحث الأول : ما أُعرِبَ بوجهين من الأسماء والأفعال ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ما أُعربَ بوجهين من الأسماء .

المطلب الثاني : ما أُعرِبَ بوجهينِ من الأفعال .

---

(١) التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف : ٩، د . نشأت علي محمود .

المبحث الثاني : ما أُعربَ بثلاثةِ أَوجُه ، أو أربعةٍ ، من الأسماء والأفعال ، وفيه ثلاثةُ مطالب :

المطلب الأول : ما أُعربَ بثلاثةِ أَوجُه من الأسماء .

المطلب الثاني : ما أُعربَ بثلاثةِ أَوجه من الأفعال .

المطلبُ الثَّالث : ما أُعربَ بأربعةِ أوجُهَ من الأسماءِ والأفعال .

وأعقبته بخاتمة ، وملخَّص باللُّغة الإنكليزيَّةِ ، وسبقتْ ذلك كلَّه مُقدمةٌ بيَّنتُ فيها ما جاء في هذا البحث ، وما تضمَّنه من عمل . واللهَ أسأل أن أكون قد وُفِّقتُ فيما قدمت ، وأن يجعل ذلك من أسباب مرضاته ، وموجباتِ رحمته ، ودواعي مغفرته ، وأن يتقبَّله خالصاً لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا مُحمَّدٍ ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعين ..

المبحث الأوَّل

ما أُعربَ بوجهين من الأسماء والأفعال ، وفيه مطلبان :
المطلب الأوَّل : ما أُعربَ بوجهين من الأسماء ، واشتملَ على أربعِ مسائلَ :

المسألةُ الأُولى : قوله : ((**جاء رجلٌ إلى رسولِ اللهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - من أَهلِ نَجْدٍ ، ثائرَ الرَّأْسِ ، يُسمَعُ دَويُّ صوتِهِ ، ولا يُفقَهُ ما يقولُ** ...))[١] . إذ ذكر ابنُ حجر أَنَّ في إعرابِ قولِهِ : ((ثائرَ الرَّأْسِ)) وجهينِ : الرَّفعُ على أَنَّه صفةٌ لرجلٍ ، والنَّصبُ على أَنَّه حالٌ ، فقال : ((قولُهُ : ((**ثائرُ الرَّأْسِ**)) ، هو مرفوعٌ على الصِّفةِ ، ويجوزُ نصبُهُ على الحالِ))[٢] . والمشهورُ من أقوالِ النَّحويِّينَ عدمُ وُقوعِ الحالِ من النَّكرةِ ، ما لم يتهيَّأ له من المُسوِّغاتِ ما يُتيحُ وُقوعَهُ منها . وعند النَّظرِفي أقوالِ المتقدِّمين ، نجدُ إشاراتٍ ، وأمثلةً وشواهدَ لمثلِ هذا الاستعمالِ ، ويلاحَظُ أنَّ مجيءَ الحالِ من المعرفةِ هو الأكثرُ استعمالاً وشيوعاً . وقد قيَّدَ النَّحويُّونَ وقوعَهُ من النَّكرةِ بقيودٍ ، وضوابطَ يتعلَّقُ بعضها بالمعنى[٣] . ومنهم من وصفَ استعمالَ الحالِ مع النَّكرةِ بالقُبْحِ . ومن أُولى الإشاراتِ التي وقفْتُ عليها ، ما جاء عن الخليل ، وفيهِ إشارةٌ إلى إباحةِ مجيءِ الحالِ من النَّكرةِ ، وذلك عند كلامِهِ على وُجوهِ النَّصْبِ الواجبِ ، وقد عدَّها واحداً وخمسينَ وجهاً ، فقالَ : ((... والحالُ لا يكونُ إلَّا نكرةً ، والحالُ في المعرفةِ والنَّكرةِ بحالةٍ واحدةٍ ، تقول : قدِمَ عليَّ صاحبٌ لي راجلاً))[٤]. وأجاز المبرِّدُ : هذا رجلٌ منطلقاً[٥] . واستدلَّ ابنُ السَّرَّاج على جواز الحال من النَّكرةِ بقوله تعالى : (**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**)[٦] ، إذ ذهب إلى أَنَّ ((**مِثْلَ**)) حالٌ من النَّكرةِ ((**لَحَقٌّ**)) ، قال : ((ولا اختلافَ في جوازِهِ))[٧] ، وذهب الورَّاقُ إلى أَنَّ مجيءَ الحال من النَّكرةِ مِمَّا يَقبُحُ ، وإنَّما جاز مع النَّكرةِ ؛ لشَبَهِهِ بالمعرفةِ ، وعلَّلَ ذلك بالقولِ : ((واعلم إنَّما قَبُحَ من النَّكرةِ ؛ لأَنَّ معناها ، ومعنى الصِّفةِ سواءٌ ؛ وذلك إذا قلتَ : جاءني رجلٌ ضاحكٌ ، فإنَّما أخبرتنا عن مجيءِ رجلٍ ضاحكٍ ، ولم يجب أنْ يكونَ ضاحكاً في حالِ خبرِكَ . فلمَّا اتّفقَ معنى الحالِ والصِّفةِ ، كان إجراءُ الصِّفةِ على ما قبلها أَولى ؛ لأَنَّ اختلافَ اللفظِ لا يُوجبُ اختلافَ المعنى ، فإذا وجَبَ أنْ يُوفَّقَ بين اللفظينِ ، ويكونَ المعنى كمعنى المختلف كان أولى))[٨] .

---

(١) صحيح البخاري١٨/١ (ح٤٦) ، وفتح الباري١٠٦/١ . (٢) فتح الباري١٠٦/١ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل٢٥٦/٢، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل٢٥٦/٢ .
(٤) الجُمَل في النحو : ٧٠ . (٥) ينظر : المقتضب٣١٤/٤ . (٦) الذاريات : ٢٣ .
(٧) الأُصول في النحو١/٢٧٥-٢٧٦ . (٨) علل النحو : ٣٧٢- ٣٧٣ .

(١)

وحملَ ابنُ جنِّيّ الأمرَ على القِلَّةِ ، فقالَ : ((قولك : فيها قائماً رجلٌ ، لمَّا كنتَ بين أنْ ترفعَ ((قائماً)) ، فتُقدِّمَ الصِّفةَ على الموصوفِ – وهذا لا يكون – وبين أنْ تنصبَ الحالَ من النَّكرةِ - وهذا على قِلَّتِهِ جائزٌ- حملت المسألةَ على الحالِ فنصبت))[١]. في حين عَدَّهُ الزَّمخشريُّ مِمَّا يقبُحُ إلَّا في حالِ تقدُّمِهِ ، فقالَ : ((وتنكيرُ ذي الحالِ قبيحٌ إلَّا إذا قدمت عليهِ ، كقولِهِ : **لِعَزَّةَ مُوحِشَاً طَلَلٌ قَديمُ**[٢] ...))[٣]. ومن صورِ الحالِ المتعلِّقةِ بالمعنى مع النَّكرةِ ما ذكرهُ العكبريُّ معلِّقاً على مجيءِ الحالِ من النَّكرةِ في نَصٍّ من نصوصِ الحديثِ الشَّريفِ ، إذ يقول : ((... من ذلك مجيءُ صاحبِ الحالِ نكرةً ، كما جاء في الحديث : ((... فجاءَ رسولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ - على فَرَسٍ سابقاً))[٤]، في قولِ مَنْ جعلهُ حالاً من الفرَسِ . فإنْ كانت الرِّوايةُ هكذا أمكنَ أنْ يكونَ ((سابقاً)) حالاً من الفاعلِ ، وإنْ كانت الرِّوايةُ لا يُمكنُ فيها ذلك ، حُمِلَ على مجيءِ الحالِ من النَّكرةِ . والفرق بينها وبين الصِّفةِ أنَّكَ لو قلتَ : على فرسٍ سابقٍ ، فجررتَ ، جاز أن يكونَ معروفاً بالسَّبْقِ ، ولا يكونُ سابقاً في تلك الحالِ ، وإنْ نصبتَ لزمَ أنْ يكونَ سبقَ في تلك الحالِ))[٥]. ويُلاحَظُ مِمَّا ذُكِرَ، أَنَّ الأصلَ في الحالِ أَنْ يكونَ مع المعرفةِ ، ولا يأتي من النَّكرةِ إلَّا بمُسوِّغٍ من المُسوِّغاتِ التي أجمعَ النَّحويُّونَ على وُجوبِ توافرِ أحدِها ؛ ليصِحَّ مجيءُ الحالِ من النَّكرةِ ، وهي :

- تقدُّمُ الحالِ .
- تخصُّصُ صاحبها بالوصفِ ، أو بالإضافةِ .
- وقوعُ النَّكرةِ بعدَ النَّفي ، أو شبهِهِ .
- أن تكونَ الحالُ جملةً مقترنةً بالواو ، كقولنا : زارنا رجلٌ والشَّمسُ طالعةٌ ، إذ لا يُمكنُ عدُّها نعتاً ؛ إذ لا يُفصَلُ بين النَّعتِ ومنعوتِهِ بالواو .

أن تكونَ الحالُ جامدةً ، كقولنا : هذا خاتمٌ حديداً .

- أَن تكونَ النَّكرةُ مشتركةً مع معرفةٍ ، أو مع نكرةٍ يصِحُّ أَن تجيءَ الحالُ منها ، كقولنا : زارني خالدٌ ورجلٌ راكبَينِ ، وقولنا : زارني رجلٌ صالحٌ وامرأةٌ مبكرين[٦]. وباستقراءِ تلك المُسوِّغاتِ ، يتبيَّنُ أنَّ الفاعلَ في الحديثِ السَّابقِ جاءَ نكرةً مُخصَّصةً بالوصْفِ ، وهو قولُهُ : ((**من أهلِ نَجْدٍ**)) ، مِمَّا يُسوِّغُ وقوعَ الحالِ من النَّكرةِ في أَحدِ وجهي الإعرابِ ، وبذا يكونُ ابنُ حجر قد تكلَّمَ وفقَ ما تُجيزُهُ القواعدُ النَّحويَّةُ ، وإنْ كان مجيءُ الحالِ من المعرفةِ هو الأكثرُ شيوعاً واستعمالاً ، وذلك بناءً على ما ثبتَ عند أكثرِ النَّحويِّينَ ؛ إذ قيَّدوا وقوعَهُ من النَّكرةِ بتوافُرِ واحدٍ من المسوِّغاتِ المذكورةِ آنفاً ، وعلَّلُوا ذلك بكونِ الحالِ كالمبتدأ في المعنى ، فكانَ حقُّهُ أَن يكونَ معرفةً ، أو قريباً من المعرفةِ[٧].

---

(١) الخصائص١/٢١٤ . (٢) البيت لكثير عزَّة ، ديوانه : ٥٠٦ ، وينظر : خزانة الأدب٣/٢١١، وشرح شواهد المغني١/٢٤٩ . (٣) المفصَّل : ٩١. (٤) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ .
(٥) اللباب١/٢٨٧. (٦) ينظر : شرح ابن عقيل٢/٢٥٦، وبهامشه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . (٧) ينظر : أوضحُ المسالك٢/٢٦٠، ومغني اللبيب١/٤٧٧، وشرح الأشموني٢/١٠، وشرح التَّصريح١/٥٨٤، وهمع الهوامع٢/٣٠٣-٣٠٤ .

(٢)

المسألةُ الثَّانيةُ : قولُهُ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - مُخبراً عن أشراطِ السَّاعةِ : ((... **إذا وَلَدَتْ الأَمَةُ رَبَّها ، وإذا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإبلِ البُهْمُ في البُنيانِ** ...))[١]. ويتناولُ البحثُ هنا ما تُجيزُهُ الرِّوايةُ من الأوجهِ النَّحويَّةِ في قولِهِ : ((**رُعَاةُ الإبلِ البُهْمُ**)) ، وما يصِحُّ من الحركاتِ الإعرابيَّةِ على ميمِ البُهْمِ ؛ إذ أجازَ فيها ابنُ حجرٍ الضَّمَّ على أنَّها صفةٌ للرُّعاةِ ، والكسرَ على أنَّها صفةٌ للإبلِ ، فقال : ((... وميم البُهْم في روايةِ البخاري يجوزُ ضمُّها على أنَّها صِفةُ الرُّعاةِ ، ويجوزُ الكسرُ على أنَّها صِفةُ الإبلِ ؛ يعني الإبلَ السُّودَ))[٢]. وبما أنَّ القواعدَ النَّحويَّةَ لا تأبى مثلَ هذه الأوجه الإعرابيةَ ، إلَّا أنَّهُ يُمكنُ القولُ إنَّ الكسرَ في ميمِ ((**البُهْم**)) هو الأَرجحُ ، والأَكثرُ موافقةً للمعنى ، والأَقربُ دلالةً على مقصودِ الحديثِ ؛ وذلك من وجهينِ :

الأوَّلُ : من جهةِ القواعدِ الإعرابيَّةِ ، فإنَّ كسرَ الميم ، وجعلَ ((**البُهْم**)) صِفةً للإبلِ ، يُجنِّبنا ارتكابَ الفَصْلِ بين الصِّفةِ والموصوفِ ؛ إذ الأصلُ عدمُ الفصْلِ .

والثَّاني : من جهةِ المعنى ، فإنَّ ((**البُهْم**)) وصفٌ يُناسبُ- في قسمٍ من معانيهِ- الإبلَ ؛ جاءَ في الصِّحاحِ : ((البِهامُ : جمعُ بَهْمٍ ، والبَهْمُ : جمعُ بَهْمَةٍ ، وهي أولادُ الضَّأنِ . والبَهْمَةُ اسمٌ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ ... ويُقالُ : هم يُبَهِّمونَ البَهْمَ تبهيماً ، إذا أفردوهُ عن أُمَّهاتِهِ فرَعَوهُ وحدَهُ ... والبَهِيمَةُ : واحدةُ البهائِمِ ، وهذا فَرَسٌ بَهِيمٌ ؛ أي : مُصمتٌ ، وهو الذي لا يخلطُ لونَهُ شيءٌ سوى لونه ، والجمْعُ بُهُمٌ ، مثل رغيفٌ ورُغُفٌ))[٣]. ويُؤيِّدُ ذلك ما ذهب إليهِ ابنُ حجر في موضعٍ آخرَ؛ إذ فسَّرَ البُهْمَ بالغنمِ ، فقال :((قولُهُ: البُهْم :أي الغنمُ ،إذ هو جمعُ بَهَمَةٍ ، وهي واحدةُ البهائمِ))[٤]. وكذا ما جاءَ في صحيحِ مسلمٍ من إضافةِ الرِّعاءِ إلى البُهْمِ[٥]؛ قالَ النَّوويُّ : ((قولُهُ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((**إذا تَطَاوَلَ رِعَاءُ البَهْمِ**)) ، هو بفتحِ الباءِ ، وإسكانِ الهاءِ ، وهيَ الصِّغارُ من أولادِ الغنَمِ ؛ الضَّأْنِ والمَعْزِ جميعاً ، وقيلَ : أَولادُ الضَّأْنِ خاصَّةً ...))[٦]. كلُّ ذلك يُؤيِّدُ مناسبةَ روايةِ الكسرِ في ميمِ ((**البُهْم**)) للسِّياقِ من حيثُ المعنى ، ويُرجِّحُهُ عدمُ الفصلِ بين الصِّفةِ والموصوفِ .

المسألَةُ الثَّالثَةُ : في قولِهِ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((... **ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهَاتِ ، كَرَاعٍ يَرعَى حَولَ الحِمَى ، يُوشِكُ أَنْ يُواقِعَهُ** ...))[٧]. والبحثُ هنا في ((**مَنْ**)) ، وما عدَّ فيها ابنُ حجرٍ من أوجُهَ إعرابيَّةٍ ؛ إذ ذهبَ إلى أَنَّها تُعرَبُ شرطيَّةً ، أو موصولةً ؛ وذلك بناءً على حصولِ الحذفِ من عدمِهِ ؛ فإنْ ثبتَ الحذفُ أُعرِبَتْ ((**مَنْ**)) شرطيَّةٌ ، والمحذوف جوابُ الشَّرط ، وإنْ لم يثبت الحذفُ أُعرِبَتْ موصولةً . يقولُ ابنُ حجرٍ :((قولُهُ : ((**كَرَاعٍ يَرعَى**)) هكذا في نُسخِ البخاري ، محذوفُ جوابِ الشَّرطِ ، إنْ أُعربَتْ ((**مَنْ**)) شرطيَّةً . وقد ثبتَ المحذوفُ في روايةِ الدَّارميِّ ، عن أبي نُعَيمٍ- شيخِ البُخاريِّ- فيهِ فقالَ : ((**ومَنْ وَقَعَ في الشُّبُهَاتِ وقَعَ في الحرَامِ ، كالرَّاعي يَرعَى**))[٨]. ويُمكنُ إعرابُ ((**مَنْ**)) في سياقُ البُخاريِّ موصولةً ، فلا يكونُ فيهِ حذفٌ ؛ إذ

---

(١) البخاري١/١٩(ح٥٠)، وفتح الباري١/١١٥ . (٢) فتح الباري١/١٢٣ . (٣) الصِّحاح٥/١٨٧٤-١٨٧٥ .

(٤) فتح الباري١/٩٠ . (٥) ينظر : صحيح مسلم١/٣٩ (ح٨) . (٦) شرح النَّوويِّ على مسلم١/١٦٣

(٧) البخاري١/٢٠ (ح٥٢)، وفتح الباري١/١٢٦ . (٨) سنن الدَّارميِّ٨/٦٧(ح٢٥٨٦) .

(٣)

التَّقديرُ : والذي وقعَ في الشُّبُهاتِ مِثْلُ راعٍ يرعى))[١]. وقد رجَّحَ ابنُ حجرٍ الشَّرطيَّةَ ، مُعلِّلاً ذلك بثبوتِ المحذوفِ في صحيحِ مسلمٍ ، فقالَ : ((والأوَلُ أولى ؛ لثبوتِ المحذوفِ في صحيحِ مسلمٍ[٢]، وغيرِهِ من طريقِ زكريَّا التي أخرجَهُ منها المؤلِّف))[٣]. وعند الأخذِ بالمحذوفِ ، وحَمْلِ ((مَنْ)) على الشَّرطيَّةِ ، يكونُ إعرابُ قولِهِ : ((**كَرَاعٍ يَرعَى**)) ، جملةً استئنافيَّةً ، كما ذهب إليهِ ابنُ حجرٍ بقولِهِ : ((... وعلى هذا فقولُهُ : ((**كَرَاعٍ يَرعَى**)) ، جملةٌ مستأنفةٌ وردتْ على سبيلِ التَّمثيلِ ؛ للتَّنبيهِ بالشَّاهِدِ على الغائِبِ))[٤]. ويمكن القولُ إنَّ الوجهينِ متأتِّيانِ من الرِّوايةِ ، وإنَّ ثُبوتَ المحذوفِ في أكثر من مصدرٍ يُؤكِّدُ رجحانَ شرطيَّةِ مَنْ . ويتَّضحُ من توجيهاتِ العلماءِ لإعرابِ ((**مَنْ**)) ، وتخريجِهم للرِّوايتينِ اتِّفاقهم على احتمالِ الوجهينِ فيها ؛ إذ لا تعارضَ مع القواعدِ النَّحويَّةِ ؛ فكلا الوجهينِ محتَمَلٌ فيها[٥].

المسألةُ الرَّابعةُ : ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((**مَرحَبَاً بالقَومِ ، أَو بالوَفْدِ غَير خَزَايَا ، ولا نَدَامَى**))[٦]. إذ ذكرَ ابنُ حجر أنَّ في قولِهِ :((**غير خَزَايَا**)) وجهينِ في الإعرابِ ؛ إذ رُويَ بنَصْبِ ((**غير**)) على الحالِ ، وبجرِّها على الصِّفةِ ، مرجِّحاً النَّصبَ ؛ مستدلَّاً برأي الإمامِ النَّوويِّ ، وروايةٍ أُخرى للبخاريِّ ، فيقولُ : ((قولُهُ : ((**غير خَزَايَا**)) بنصبِ ((**غير**)) على الحالِ ، ورُويَ بالكسرِ على الصِّفةِ ، والمعروفُ الأوَّلُ ؛ قالهُ النَّوويُّ[٧]، ويُؤيِّدُهُ روايةُ المُصنِّفِ في الأدبِ المفردِ[٨]، من طريقِ أبي التَّياحِ ، عن أبي جمرةَ : ((**مَرحَبَاً بالوفد الَّذينَ جاؤُوا غير خَزَايا ، ولا نَدَامَى**))[٩]))[١٠]. وبما أنَّ الوجهَينِ محتملانِ من الرِّوايةِ ، فإنِّي سأبحثُ عن أيِّهما أنسبُ للمعنى ، وأكثرُ موافقةً للسِّياقِ ؛ وذلك من خلالِ النَّظرِ في أقوالِ العلماءِ من شُرَّاحِ الحديثِ . ومِمَّن نظر فيهِ الإمامُ النَّوويُّ الَّذي رجَّحَ النَّصبَ على الحالِ ، مستدِلَّاً بروايةِ البخاري الأُخرى من طريقِ أبي التَّياح ، فقال : ((و((**غير**)) منصوبٌ على الحالِ ، هكذا الرِّوايةُ ، ويؤيِّدهُ الرِّوايةُ الأخرى ؛ ذكرهُ البخاري في غيرِ هذا الموضعِ ...))[١١]. والسُّؤالُ هنا : كيفَ أُتيحَ لغير أنْ يكونَ حالاً ، وقد صارَبالإضافةِ معرفةً ؟ والحالُ لا يكون إلَّا نكرةً ؟ وكيف صارَ صفةً للقومِ وهو معرفة ؟. وقد أجابَ الكرمانيُّ عن هذهِ التَّساؤلاتِ بالقولِ : ((و((**غير**)) منصوبٌ على الحالِ ، فإنْ قلتَ : إنَّهُ بالإضافةِ صارَ معرفةً ، فكيفَ يكونُ حالاً ؟ قلتُ : شَرْطُ

---

(١) فتح الباري١٢٨/١ . (٢) ينظر : صحيح مسلم٥٠/٥(٤١٠١) . (٣) فتح الباري١٢٨/١ . (٤) المصدر نفسه . (٥) ينظر : الكواكب الدَّراري٢٠٤/١، واللامع الصَّبيح٢٩٧/١، وعمدة القاري٢٩٨/١- ٢٩٩، وإرشاد السَّاري١٤٢/١- ١٤٣، ومنحة الباري٢٣٢/١- ٢٣٣. (٦) البخاري٢٠/١ (ح٥٣) ، وفتح الباري١٢٩/١ . (٧) ينظر : شرح النَّوويِّ على مسلم١٨٧/١ . (٨) كتاب الأدب المفرد للبخاري .
(٩) لم أقف على هذا النَّص في الأدب المفرد ، وهو في صحيح البخاري٤١/٨ (ح٦١٧٦) .
(١٠) فتح الباري١٣١/١ . (١١) التَّلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري٧٨٢/٢، للإمام النَّوويِّ ، وينظر : شرح صحيح مسلم١٨٧/١، والتَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢١٢/٣، لابن الملقِّن .

(٤)

تعرُّفِهِ أنْ يكونَ المضافُ ضِدَّاً للمضافِ إليهِ ونحوهِ ، وههنا ليس كذلك . ويُروى أيضاً بكسرِ الرَّاءِ صِفةً للقومِ . فإنْ قلتَ : إنَّهُ نكرةٌ ، فكيفَ وقعتْ صِفةً للمعرفةِ ؟ قلتُ : المعرفةُ بلامِ الجنسِ قرَّبَ المسافةَ بينهُ وبين النَّكرة ، فحكمهُ حكمُ النَّكرةِ ؛ إذ لا توقيتَ ولا تعيينَ فيهِ))[١]. وإلى ذلك ذهبَ الكورانيُّ قائلاً : ((... ولا إشكالَ في انتصابِ ((**غير**)) على الحالِ ؛ لأنَّها لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلَّا إذا كانَ الضِدُّ متعيِّناً ، نحو : عليك بالحركةِ غير السُّكونِ))[٢]. ويبدو من سياقِ الرِّوايةِ أنَّ المقامَ مقامُ تكريمٍ وتقريبٍ ، استُعملتْ فيهِ مفرداتٌ هي أصلٌ في التَّرحيبِ والإكرامِ ؛ يقولُ المظهريُّ : ((وهذا القولُ لتأنيسِ الضَّعيفِ ، وتأليفِ قلبِهِ ، وإزالةِ الحزنِ والاستحياءِ عن نفسِهِ))[٣]. وقال ابنُ الملقِّن : ((... وأكثرتْ العربُ منهُ ؛ ومرادُها : البِرُّ والإكرامُ ، وحسنُ اللِّقاءِ))[٤]. وعليهِ ؛ وأخذاً بالرِّوايةِ الثَّانيةِ : ((**مَرحَبَاً بالوفدِ الَّذينَ جاؤُوا غير خَزَايا ، ولا نَدَامَى**))[٥] ، يكونُ النَّصبُ على الحالِ هو الأرجح ، وهو الأنسبُ للسِّياقِ وللمعنى ؛ فهو حالٌ مؤكِّدةٌ ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، أو مسبوقٌ بمعرفةٍ ؛ ولأنَّ المقامَ مقامُ تكريمٍ وترحيبٍ ، مِمَّا يقتضي تأكيد ذلك بالحالِ ..

---

(١) الكواكب الدَّراري١/٢٠٧، وينظر : المفاتيح في شرح المصابيح١/٨٩، للمظهري ، وشرح المصابيح١/٤٣، لابن الملك ، ومصابيح الجامع١/١٥٧، للدَّماميني .
(٢) الكوثر الجاري١/١٣٠، وينظر : التَوشيح شرح الجامع الصَّحيح١/٢٢٧، للسُّيوطيِّ .
(٣) المفاتيح في شرح المصابيح١/٨٩، وينظر : منحة الباري بشرح صحيح البخاري١/٢٣٦،لابن زكريَّا الأنصاري .
(٤) التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٣/٢١١ .
(٥) البخاري٨/٤١(ح٦١٧٦) .

(٥)

المطلب الثَّاني
ما أُعربَ بوجهينِ من الأفعال

وفيهِ خمسُ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : قولُهُ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((**ائتُونِي بِكِتَابٍ أكتُب لَكُم كِتَابَاً لا تَضِلُّوا بعدَه**))[١]. إذ ذكرَ ابنُ حجرٍ أنَّ في قولِهِ :((**أكتب**)) روايتَينِ : بإسكانِ الباءِ ، على أنَّهُ جوابُ الطَّلبِ ، وبالرَّفعِ على الاستئنافِ . وذكرَ فيهِ أيضاً توجيهاتٍ نحويَّةً أخرى مُعلِّلاً فيها وجْهَ الرَّفعِ ، وحذفَ النُّونِ من ((**تَضِلُّوا**)) ، فقالَ : ((قولُهُ : ((**أكتب**)) ، هو بإسكانِ الباءِ جواب الأمرِ ، ويجوزُ الرَّفعُ على الاستئنافِ))[٢]. ولا يتعارضُ ما ذهبَ إليهِ ابنُ حجرٍ ، مع القواعدِ النَّحويَّةِ العامَّةِ ؛ فالوجهانِ محتملانِ في التَّركيبِ الَّذي تضمَّنَهُ الحديثُ ؛ غيرَ أنَّ الأقربَ إلى المشهورِ من تلك القواعدِ هو كونُ الفعلِ جواباً للطَّلبِ مجزوماً ، مع احتمالِ الاستئنافِ ؛ فإنَّ الغرضَ من قولِهِ : **ائتوني** ، هو لأجلِ الكتابةِ ، وما بعدهُ هو نتيجةٌ للكتابةِ ، وشرحٌ لمقصودِ الطَّلبِ وغايتِهِ . وقد ذكر ابنُ السَّرَّاجِ ما يُرجِّحُ أحقِّيَّةَ الطَّلبِ بالجوابِ في تراكيبَ نحويَّةٍ من نصوصِ التَّنزيلِ ، فقالَ : ((... فأمَّا قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : (**يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا هَلْ أدُلُّكُم على تِجَارَةٍ تُنجيكُم مِن عَذَابٍ أليمٍ**)[٣]، ثمَّ قالَ : (**تُؤمِنُونَ باللهِ**) ، فإنَّ أبا العبَّاسِ[٤]- رحمَهُ اللهُ - يقولُ : ليس هذا الجواب ؛ ولكنَّهُ شرح ما دعوا إليهِ ، والجوابُ : (**يَغفِر لكم ذُنُوبَكم ويُدخلكم**) . فإنْ قالَ قائلٌ : فهلَّا كان الشَّرحُ : ((أنْ تُؤمنوا)) ؛ لأنَّهُ بدلٌ من تجارةٍ . فالجوابُ في ذلك : أنَّ الفعلَ يكونُ دليلاً على مصدرِهِ ، فإذا ذكرتَ ما يدلُّ على الشَّيءِ ، فهو كذكركَ إيَّاهُ ...))[٥]. وكانَ المبرِّدُ قد أوضحَ هذا ، وبيَّنَ أنَّ الأفعالَ في مثلِ هذا التَّركيبِ إنَّما انجزمتْ لكونِها جواباً أو جزاءً ، وبيَّنَ أنَّ المجزومَ في الآيةِ السَّابقةِ إنَّما جُزمَ لكونِهِ جواباً ، فقالَ : ((... فلمَّا انقضى ذكرُها قالَ : (**يغفر لكم**) ؛ لأنَّهُ جوابٌ لـِ هل))[٦]. ثمَّ قاسَ المسألةَ على أحدِ الشَّواهدِ النَّحويَّةِ المعروفةِ في كتبِ النَّحو ، وهو قولُهم : ((**مُرْهُ يحفُرها**)) ، مبيِّناً الأوجُهَ الإعرابيَّةَ المحتملةَ فيهِ ، ومرجِّحاً الجزمَ فيها ، مع احتمالِ الرَّفعِ ، وتعدُّدِ احتمالاتِهِ ، فقالَ : ((... وتقولُ : مُرْهُ يحفُرُها ، ومُرْهُ يحفُرْها ؛ فالرَّفعُ على ثلاثةِ أوجهٍ ، والجزمُ على وجْهٍ واحدٍ ، وهو أجودُ من الرَّفعِ ؛ لأنَّهُ على الجوابِ ، كأنَّهُ إنْ أمرتَهُ حفرَها . وأمَّا الرَّفعُ فأحدُ وجوهِهِ أنْ يكونَ يحفُرُها على قولِك ، فإنَّهُ مِمَّن يحفُرُها ...))[٧]. ومِمَّا يؤيِّدُ ذلك ما ذهبَ إليهِ ابنُ هشامٍ من أحقِّيَّةِ الطَّلبِ بالجوابِ ، وإن احتملَ الرَّفعَ ، فإنَّ الأصلَ فيهِ الجزمُ ، إذ يقولُ : ((قولُهم في نحو : ائتني أُكرمكَ ، إنَّ الفعلَ

---

(١) البخاري٣٤/١(ح١١٤) ، وينظر : (ح٣٠٥٣، ٣١٦٨، ٤٤٣١) ، وفتح الباري٢٠٨/١، وينظر : ١٣٢/٨ .(٢) فتح الباري٢٠٨/١ .
(٣) الصف : ١٠ .
(٤) المبرد ، وينظر رأيه في المقتضب٨٢/٢- ٨٤ .
(٥) الأصول١٧٦/١ .
(٦) المقتضب٨٢/٢ .
(٧) المصدر نفسه٨٤/٢ .

(٦)

مجزومٌ في جوابِ الأمرِ ، والصَّحيحُ إنَّهُ جوابٌ لشرطٍ مقدَّرٍ ، وقد يكونُ إنَّما أرادوا تقريبَ المسافةِ على المتعلِّمينَ))[١] . وفي هذا ما يؤكِّدُ أنَّ المجزومَ وإنْ لم يكن جواباً للأمرِ ، فإنَّهُ جوابٌ لشرطٍ مقدَّرٍ ، وفيهِ يُستدلُّ على ترجيحِ وجْهِ الجزمِ ، وأولويَّتِهِ على سائرِ الأوجهِ . وإذا عدنا إلى كلامِ ابنِ حجرٍ ، نجدُ أنَّ في توجيههِ ، وتعليلِهِ ما يُؤيِّدُ ترجيحَ الجزمِ ، إذ يقولُ : ((قولُهُ : ((**لا تَضِلُّوا**)) هو نفيٌ ، وحُذفت النُّونُ في الرِّواياتِ الَّتي اتَّصلتْ لنا ؛ لأنَّهُ بدلٌ من جوابِ الأمرِ ، وتعدُّدُ جوابِ الأمرِ من غيرِ حرفِ العطفِ جائزٌ))[٢] . لذا يُمكنُ القولُ إنَّ وجْهَ الجزمِ على أنَّهُ جوابُ الأمرِ ، أو الطَّلبِ هو الأنسبُ للسِّياقِ ، ومقامِ الحالِ .

المسألةُ الثَّانيةُ : ما جاءَ في قولِهِ : ((... **قَالَ يا رسولَ اللهِ ، أفلا أُخبِرُ بها النَّاسَ فيستَبشِرُوا ؟** قالَ : **إذاً يتَّكِلُوا** ...))[٣] . وأقفُ هنا عندَ قولِهِ : ((**فيستَبشِرُوا**)) ، إذ ذكرَ ابنُ حجرٍ أنَّهُ جاءَ بروايتينِ : إحداهما بثبوتِ النُّونِ ، والأخرى بحذفها ، وقد وجَّههما توجيهاً نحويَّاً رجَّحَ فيهِ حذفَ النُّونِ ، وعلَّلهُ بوقوعِ الفاءِ في الجوابِ ، والَّتي هي من دواعي النَّصبِ ، فقالَ : ((قولُهُ : ((**فيستَبشِرُونَ**)) ، كذا لأبي ذرٍّ ، أي : فهم يستبشرونَ ، وللباقينَ بحذفِ النُّونِ ، وهو أوجَهُ ؛ لوقوعِ الفاءِ بعدَ النَّفي ، أو الاستفهامِ ، أو العرضِ ، وهي تنصبُ في كلِّ حالٍ))[٤] . وسأتكلَّمُ على هذهِ المسألةِ من جهتينِ :

الأولى : من جهةِ الحكمِ النَّحويِّ لجوابِ الطَّلبِ عموماً بفروعِهِ المعروفةِ .

والثَّانيةِ : حكمُ اقترانِ الفاءِ بالجوابِ في حديثِ المسألةِ .

فأمَّا بخصوصِ النُّقطةِ الأولى ، فإنَّ الحكمَ النَّحويَّ العامَّ لجوابِ الطَّلبِ هو الجزمُ . واختُلفَ في الجازمِ ؛ إذ يرى قسمٌ منهم أنَّ جزمَهُ إنَّما حصلَ لكونِهِ جواباً للطَّلبِ . ويرى الأكثرونَ أنَّهُ مجزومٌ بتقديرِ الشَّرطِ ، وعلَّلوا ذلك بأنَّ هذهِ الأشياءَ غيرُ مفتقرةٍ إلى الجوابِ ، والكلامُ بها تامٌّ ، والجزمُ إنَّما حصلَ بالشَّرطِ المحذوفِ ، يقولُ ابنُ يعيش : ((اعلم أنَّ الأمرَ والنَّهيَ ، والاستفهامَ والتَّمنِّيَ والعرضَ ، يكونُ جوابها مجزوماً ؛ وعندَ النَّحويِّينَ أنَّ جزمَهُ بتقديرِ المُجازاةِ ، وأنَّ جوابَ الأمرِ ، والأشياءَ الَّتي ذكرناها معهُ هو جوابُ الشَّرطِ المحذوفِ في الحقيقةِ ؛ لأنَّ هذهِ الأشياءَ غيرُ مفتقرةٍ إلى الجوابِ ، والكلامُ بها تامٌّ . ألا ترى أنَّك إذا أمرتَ فإنَّما تطلبُ من المأمورِ فعلاً ؟ وكذلك النَّهيُ . وهذا لا يقتضي جواباً ؛ لأنَّكَ لا تريدُ وقوفَ وجودِ غيرِهِ على وجودِهِ ، ولكن متى أتيتَ بجوابٍ كانَ على هذا الطَّريقِ ؛ فإذا قلتَ في الأمرِ : ائتني أكرمْكَ ، وأحسِنْ إليَّ أشكرْكَ ، فتقديرُهُ بعدَ قولكَ : ائتني إنْ تأتني أكرمْكَ . كأنَّكَ ضمنتَ الإكرامَ عندَ وجودِ الإتيانِ ، ووعدتَ بإيجادِ الإكرامِ عندَ وجودِ الإتيانِ ، وليس ذلك ضماناً مطلقاً ، ولا وعداً واجباً . إنَّما معناهُ : إنْ لم يوجدْ لم يجبْ ، وهذهِ طريقةُ الشَّرطِ والجزاءِ))[٥] . أمَّا بخصوصِ الاستفهامِ تحديداً ، فقد بيَّنَ ابنُ يعيش أنَّ الجزمَ لا يقعُ إلَّا بعد الاستفهامِ

الصَّريحِ ، أمَّا ما كانَ

---

(١) المغني : ٨٥٧ .

(٢) فتح الباري١/٢٠٨ .

(٣) البخاري١/٣٧(ح١٢٨) ، وصحيح مسلم١/٦١(ح٥٣) ، وفتح الباري١/٢٢٧ .

(٤) فتح الباري١/٢٢٧ .

(٥) شرح المفصَّل٤/٢٧٤ .

(٧)

تقريراً ، فلا جزمَ معهُ ، فقالَ شارحاً : ((... والاستفهامُ : أينَ بيتُكَ أزرْكَ ؟ كأنَّهُ قالَ : أينَ بيتُكَ ؟ إنْ أعلمْ مكانَ بيتِكَ أزرْكَ ، وتقولُ : أأتيتَنا أمسِ نُعطكَ اليومَ ؟ ، معناهُ : أأتيتَنا أمسِ ؟ ، إنْ كنتَ أتيتَنا أمسِ ، أعطيناكَ اليومَ . وإنْ كانَ قولُكَ : أأتيتَنا أمسِ ، تقريراً ، ولم يكن استفهاماً ، لم يجز الجزمُ ؛ لأنَّهُ إذا كانَ تقريراً ، فقد وقعَ الإتيانُ ، وإنَّما الجزاءُ في غيرِ الواجبِ))[١]. والمستخلصُ من أقوالِ النُّحاةِ أنَّ شرطَ الجزمِ بعد الطَّلبِ ، أن يكونَ المضارعُ المجزومُ مترتِّباً على الطَّلبِ السَّابقِ ؛ بأن يكونَ مسبَّباً عنهُ في العادةِ والعُرفِ ، فإنْ لم يكن كذلك ، فإنَّهُ يُرفَعُ ، ويُعربُ صفةً لما قبلَهُ))[٢]. وأمَّا بخصوصِ اقترانِ الفاءِ بالمضارعِ في النَّصِّ موضعِ البحثِ ، فإنَّ اقترانَها جاءَ موافقاً لما عليهِ عمومُ النَّحويِّينَ ؛ إذ اشترطوا في الفاءِ السَّببيَّةِ النَّاصبةِ للمضارعِ أن تكونَ مسبوقةً بنفيٍ محضٍ ، أو طلبٍ محضٍ ؛ كالنَّهي والاستفهامِ ، وباقي فروعِ الطَّلبِ ، كقولِهِ تعالى : (**لا يُقضَى عليهِم فيَمُوتُوا**)[٣]. وقد سُبقت الفاءُ في هذا الحديثِ باستفهامٍ ، فكانَ حقُّها أن تنصبَ الفعلَ بعدها ، وهو استفهامٌ يحتملُ معنى الشَّرطِ أيضاً[٤]. وكذلك فإنَّ الاستئنافَ محتملٌ في هذا التَّركيبِ ؛ إذ لا يصِحُّ الاستئنافُ إلَّا حينَ يمتنعُ عطفُ ما بعد الفاءِ على ما قبلها ، والعطفُ هنا ممكنٌ . ويمكنُ القولُ إنَّ النَّصبَ هو الرَّاجحُ هنا ، واحتمالُ الاستئنافِ ضعيفٌ ؛ لاحتمالِ العطفِ ، كما أنَّهُ محكومٌ بثبوتِ الرِّوايةِ ..

المسألةُ الثَّالثةُ : ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((**إذا شَرِبَ أحدُكُم ، فلا يتَنَفَّسْ في الإناءِ ، وإذا أتى الخلاءَ ، فلا يَمَسَّ ذكرَهُ بيمينِهِ ، ولا يَتَمَسَّحْ بيمينِهِ**))[٥]. والوجهانِ الواردانِ في هذا النَّصِّ ، هما الجزمُ في الأفعالِ الثلاثةِ ، والرَّفعُ فيها ؛ وذلك بناءً على احتمالِ النَّهيِ في ((**لا**)) ، والنَّفي ، إذ يقولُ ابنُ حجرٍ : ((قولُهُ : ((**فلا يتَنَفَّسْ**)) بالجزمِ ، و((**لا**)) ناهيةٌ في الثَّلاثةِ ، ورُوِيَ بالضَّمِّ فيها ؛ على أنَّ ((**لا**)) نافيةٌ))[٦]. وإذا نظرنا في أحوالِ ركني الجملةِ الشَّرطيَّةِ إذا كانا فعلينِ ، نجدُ أنَّ ترتيبهما على النَّحوِ الآتي[٧]:

- أن يكونا ماضيينِ ، كقولِهِ تعالى : (**إنْ أحسَنتُم أحسَنتُم لأنفُسِكُم**)[٨]

- أن يكونا مضارعينِ ، كقولِهِ تعالى :(**وإنْ تُبدُوا مَا في أنفُسِكُم أو تُخفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ**)[٩]. ___

---

(١) شرح المفصَّل٤/٢٧٤ .
(٢) ينظر : النَّحو المصفَّى : ٣٧٦ .
(٣) فاطر : ٣٦ .
(٤) ينظر : الكافية في النَّحو : ١٦، لابن الحاجب .
(٥) البخاري١/٤٢(ح١٥٣، وينظر : ٥٦٣٠) ، وفتح الباري١/٢٥٣ .
(٦) فتح الباري١/٢٥٣ .
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل٤/٣٢-٣٤ .
(٨) الإسراء : ٧ .
(٩) البقرة : ٢٨٤ .

(٨)

- أن يكونَ الشَّرطُ ماضياً ، والجزاءُ مضارعاً ، كقولِهِ تعالى : (**مَن كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا وزينَتَها نُوَفِّ إليهم أعمالَهُم فيها**)[١].

- أن يكونَ الشَّرطُ مضارعاً ، والجزاءُ ماضياً ، وهو قليلٌ ، ومنهُ قولُهُ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- : ((**مَن يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ ، غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ من ذنبِهِ**))[٢].

وقد أجملَ ابنُ مالكٍ هذا التَّرتيبَ بقولِهِ :

وماضيينِ ، أو مُضارعينِ تلفيهما ، أو مختلفينِ[٣]

وأمَّا عن الأحسنِ من تلك الوجوهِ ، أو الأفضلِ فيقولُ :

وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجَزا حَسَن ورفعُهُ بعدَ مضارعٍ وَهَن[٤]

وقالَ ابنُ عقيلٍ يشرحُ هذا البيتَ : ((أي : إذا كانَ الشَّرطُ ماضياً ، والجزاءُ مضارعاً ، جازَ جزمُ الجزاءِ ورفعُهُ ، وكلاهما حسنٌ ؛ فتقولُ : إنْ قامَ زيدٌ يقُم عمرٌو، ويقومُ عمرٌو، ومنهُ قولُهُ :

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ[٥]))[٦].

وعندَ العينيِّ أنَّ الشَّاهدَ فيهِ قولُهُ : ((**يقولُ**)) ، ((فإنَّهُ مضارعٌ وقعَ جزاءَ الشَّرطِ ، وهو مرفوعٌ غيرُ مجزومٍ . وقد عُلِمَ أنَّ الشَّرطَ إذا كانَ ماضياً ، والجزاءُ مضارعاً يجوزُ فيهِ الرَّفعُ))[٧].

والَّذي يظهرُ أنَّ النَّهيَ في هذا التَّركيبِ هو الرَّاجحُ ؛ لأنَّهُ أمرٌ متعلِّقٌ بالعبادةِ ، والأَولى بالعبادةِ ، أو الطَّاعةِ أن تُؤدَّى على الوجهِ الأكملِ ، والأحسنِ قَدْرَ المستطاعِ ، وليس فيما وردَ في الحديثِ من توجيهٍ ما يتعذَّرُ فِعلُهُ على العابدِ ، أو يستعصي ، ثُم إنَّهُ يتعلَّقُ في جزءٍ منهُ بالطَّهارةِ الَّتي هي شرطٌ من شروطِ الوجوبِ في الصَّلاةِ ، وإذا كانَ الجزمُ في ((**فلا يتَنَفَّسْ**)) ، المتعلِّق بشربِ الماءِ ، وغيرِهِ[٨]، فإنَّهُ فيما عُطِفَ عليهِ آكدُ وأولى . _____

---

(١) هود : ١٥ .
(٢) البخاري١٦/١(ح٣٥) .
(٣) ألفيَّة ابنِ مالك : ٥٨ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه : ١١٥ .
(٦) شرح ابن عقيل٣٤/٤ .
(٧) المقاصد النَّحويَّة١٩٢٠/٤، وينظر : الكواكب الدَّراري١٩٩/٢، وشرح التَّسهيل٣٧٠/٣، للمراديِّ ، وعمدة القاري٢٩٥/٢، وشرح الأشمونيِّ١٧/٤، وشرح الشَّواهد الشِّعريَّة في أمَّات الكتب النَّحويَّة٣٤/٣ .
(٨) قال الشِّنقيطيُّ : ((قولُهُ : ((**إذا شرِبَ أحدُكم**)) أي : ماءً ، أو غيرَهُ ؛ لأنَّ حذفَ المفعول يُؤذنُ بالعُمومِ)) . كوثر المعاني الدَّراري في كشف خفايا صحيح البخاري٣٠٣/٤ .

(٩)

المسألة الرَّابعةُ : ومنهُ ما جاءَ في قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : ((... **فإذا خَشِيتَ الصُّبحَ فأوتِرْ بواحدةٍ ، تُوتِرُ لكَ ما قد صلَّيتَ**))[١]. فقد ذكرَ ابنُ حجرٍ أنَّ في قولِهِ :((**تُوتِرُ**)) وجهينِ من الإعرابِ : الأولُ بجزمِ **تُوتِرُ** ؛ لكونِهِ جواباً للطَّلبِ ، والثَّانِي بالرَّفعِ على الاستئنافِ ، فقال : ((تُوتِرْ : بالجزمِ جواباً للأمرِ ، وبالرَّفعِ على الاستئنافِ))[٢]. وبناءً على قولِ ابنِ حجرٍ ، فإنَّ الفعلَ المضارعَ هنا يطلُبُهُ إعرابانِ ، ويتنازعُهُ مطلبانِ : الجزمُ ؛ لوقوعِهِ جواباً للأمرِ ، والرَّفعُ ؛ لوقوعِهِ في صدرِ جملةٍ استئنافيَّةٍ . وعندَ استقراءِ كلامِ النَّحويِّينَ ، وما أثبتوهُ من قواعدَ ، يترجَّحُ الجزمُ جواباً للأمرِ . يؤيِّدُ ذلك ، ويقوِّيهِ ما شاعَ في لغةِ التَّنزيلِ من تراكيبَ مُشابهةٍ ، وعباراتٍ مماثلةٍ لما وردَ في الحديثِ أعلاه ؛ من ذلك قولُهُ تعالى : (**فاذكُروني أذكرْكُم**)[٣]، وقولُهُ تعالى : (**يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللهَ وآمنُوا برسُولِهِ يُؤتِكُم كِفلَينِ من رحمَتِهِ**)[٤]، وقولُهُ تعالى :(**يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولُوا قولاً سَديدَاً يُصلِحْ لكُم أعمالَكُم ويغفرْ لكُم ذنوبَكُم**)[٥]. والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ وشائعةٌ ، ولا يتَّسعُ المقامُ لحصرِها . والثَّابتُ والمشهورُ في كتبِ النَّحويِّينَ أنَّ جوابَ الأمرِ ينجزمُ بالأمرِ ، كما انجزمَ جوابُ الشَّرطِ بالشَّرطِ . وقد عقدَ سيبويهُ باباً في كتابِهِ لما ينجزمُ من الأفعالِ ، ومِمَّا وقعَ تحتَ هذا البابِ جوابُ الأمرِ ؛ فبيَّنَ ذلك قائلاً : ((... إذا كانَ جواباً لأمرٍ ، أو نهيٍ ، أو استفهامٍ ، أو تمنٍّ ، أو عرضٍ ؛ فأمَّا ما انجزمَ بالأمرِ فقولُكَ : ائتني آتِكَ))[٦]. وعلَّلَ الجزمَ في هذهِ المواضعِ بتعلُّقِهِ بالفعلِ الأوَّلِ ، وعدمِ استغنائِهِ عنهُ فقالَ : ((وإنَّما انجزمَ هذا الجوابُ ، كما انجزمَ جوابُ : إنْ تأتني ، بـ إنْ تأتني ؛ لأنَّهم جعلوهُ معلَّقاً بالأوَّلِ غيرَ مُستغنٍ عنهُ ، إذا أرادوا الجزاءَ ، كما أنَّ : إنْ تأتني غير مستغنيةٍ عن آتِكَ))[٧]. وحملَ المبرِّدُ سببَ الجزمِ على أنَّ جوابَ الأمرِ والنَّهيِ هو بمثابةِ الجزاءِ ، فقالَ : ((واعلم أنَّ جوابَ الأمرِ والنَّهيِ ينجزمُ بالأمرِ والنَّهيِ ، كما ينجزمُ جوابُ الجزاءِ بالجزاءِ ؛ وذلك لأنَّ جوابَ الأمرِ والنَّهيِ يرجعُ إلى أن يكونَ جزاءً صحيحاً ، وذلكَ قولُكَ : ائتني أكرمْكَ ؛ لأنَّ المعنى : فإنَّك إنْ تأتني أكرمْكَ))[٨]. وفي أقوالِ قسمٍ من شُرَّاحِ الحديثِ ما يوحي بترجيحِ الجزمِ على الرَّفعِ ، وكونُهُ الأشهرَ والثَّابتَ ، جاءَ في اللَّامعِ الصَّبيحِ : ((تُوتِرْ : أي الواحدةُ ، وهو مجزومٌ جواباً للأمرِ ، وفي بعضها مرفوعٌ استئنافاً ، وإسنادُ الإيتارِ للصَّلاةِ مجازٌ))[٩].

---

(١) البخاري١٠٢/١(ح٤٧٣) ، وينظر : (ح ٩٩٠، و ٩٩٣) ، وفتح الباري٥٦٢/١ .
(٢) فتح الباري٥٦٢/١ .
(٣) البقرة : ١٥٢ .
(٤) الحديد : ٢٨ .
(٥) الأحزاب : ٧٠ .
(٦) الكتاب٩٣/٣- ٩٤، وينظر : شرح جمل الزَّجَّاجي : ٢٩١، لابن هشام .
(٧) الكتاب٩٣/٣- ٩٤ .
(٨) المقتضب١٣٥/٢ .
(٩) اللَّامع الصَّبيح بشرح الجامع الصَّحيح٢٥٧/٣، وينظر : التَّوشيح بشرح الجامع الصَّحيح٥٤٢/٢، للسِّيوطي ، ومنحة الباري١٨٩/٢، لزكريَّا الأنصاري .

(١٠)

وبناءً على هذا ، وعلى المشهورِ من أقوالِ النُّحاةِ ، فالَّذي يبدو أنَّ الجزمَ هو الرَّاجحُ ؛ وذلكَ لافتقارِ جملةِ الأمرِ إلى الجوابِ في المعنى ؛ فإنَّ الرَّكعةَ الواحدةَ يحصلُ بها الإيتارُ حقيقةً . ومن حيث الإعرابِ فإنَّ تطابقَ فعلِ الأمرِ مع الجوابِ في الإعرابِ ، هو المشهورُ والشائعُ ، وبوجهٍ أخصُّ في نصوصِ التَّنزيلِ ..

المسألة الخامسةُ : ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- : ((**الَّذي تَفوتُهُ صلاةُ العصرِ ، كأنَّما وُتِرَ أهلَهُ ومالَهُ**))[١]. وفي هذهِ المسألةِ نتبيَّنُ موقفَ ابنِ حجرٍ مِمَّا فيها من أوجُهَ إعرابيَّةٍ ، وكيفَ يوجِّهُ إعرابَ قولِهِ : ((**وُتِرَ أهلَهُ**)) ، إذ ذكرَ أنَّهُ وردَ بنصبِ ((**أهلَهُ**)) ، وبرفعِهِ ، وذلك بناءً على ما تضمَّنَ الفعلُ من معانٍ ، وما فيهِ من دلالاتٍ . وقد أوضحَ ابنُ حجرٍ- رحمهُ اللهُ - ما في هذا التَّركيبِ من أقوالٍ ؛ فذكرَ أنَّ النَّصبَ فيهِ هو قولُ الجمهورِ ، فقالَ : ((قولُهُ : ((**وُتِرَ أهلَهُ**)) ، هو بالنَّصبِ عندَ الجمهورِ على أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ **وُتِرَ** ، وأُضمِرَ في وُتِرَ مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، وهو عائدٌ على الَّذي فاتتهُ ، فالمعنى : أُصيبَ بأهلِهِ ومالِهِ ، وهو متعدٍّ إلى مفعولينِ ، ومثلُهُ قولُهُ تعالى : (**ولن يَتِرَكُم أعمالَكُم**)[٢]))[٣]. وحملَ الرَّفعَ على أنَّ ((**وُتِرَ**)) بمعنى أُخِذَ ، وأنَّ ((**أهلُهُ**)) نائبُ الفاعلِ ، وعبَّرَ عنهُ بالمفعولِ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُهُ ، فقالَ : ((... وبالرَّفعِ على أنَّ وُتِرَ بمعنى أُخِذَ ؛ فيكونُ أهلُهُ هو المفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُهُ))[٤]. وحملَ القرطبيُّ ((**وُتِرَ**)) على معنى نَقَصَ ، موافقاً بذلك الجمهورَ ، فقالَ : ((**(ولن يَتِرَكُم أعمالَكُم**) أي : يُنقصَكم ، عن ابنِ عبَّاس وغيرِهِ ، ومنهُ الموتورُ الَّذي قُتِلَ لهُ قتيلٌ فلم يُدرَك بدمِهِ ؛ تقولُ : وَتَرَهُ يَتِرُهُ وَتْراً ، وترَةً ... وكذلك وَتَرَهُ حقَّهُ ، أي : نقصَهُ))[٥]. وعلَّقَ البيضاويُّ على الآيةِ ذاتِها بالقولِ : ((**(ولن يَتِرَكُم أعمالَكُم**) ، من وتَرْتُ الرَّجلَ ، إذا قتلتَ متعلِّقاً بهِ من قريبٍ ، أو حميمٍ ، فأفردتَهُ منهُ من الوترِ ، شبَّهَ بهِ تعطيلَ ثوابِ العملِ ، وإفرادَهُ منهُ))[٦]. ويبدو أنَّ روايةَ النَّصبِ هي الأقربُ إلى الاستعمالِ الشَّائعِ ؛ وذلك قياساً على الاستعمالِ القرآنيِّ الَّذي جاءَ فيهِ الفعلُ وَتَرَ ناصباً لمفعولينِ على الأصلِ ، وما وقعَ في نَصِّ الحديثِ هو إضمارُ المفعولِ الأوَّلِ نائباً عن الفاعلِ ، وإبقاءُ المفعولِ الثَّاني منصوباً على الأصلِ ، وهو ما يُطابقُ تفسيراتِ المُفسِّرين ، وتوجيهاتِهم ؛ إذ حملوا وَتَرَ على معنى نَقَصَ ، فلا حاجةَ إلى تكلُّفِ

المزيدِ .

---

(١) البخاري١١٥/١(ح٥٥٢) ، ، وفتح الباري٣٠/٢ .
(٢) محمَّد : ٣٥ .
(٣) فتح الباري٣٠/٢ ، وينظر : أمالي السُّهيليِّ : ٧٧ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) تفسير القرطبيِّ٢٥٦/١٦ .
(٦) تفسير البضاويِّ١٢٥/٥، وينظر : البحر المحيط٤٧٧/٩ .

(١١)

المبحثُ الثَّاني
ما أُعربَ بثلاثةِ أوجُهَ من الأسماءِ والأفعالِ

وفيه ثلاثةُ مطالب :

الأوَّلُ : ما أُعربَ بثلاثةِ أوجُهَ من الأسماءِ .

والثَّاني : ما أُعربَ بثلاثةِ أوجُهَ من الأفعالِ .

والثَّالثُ : ما أعربَ بأربعةِ أوجُهَ من الأسماءِ والأفعالِ .

المطلبُ الأوَّلُ : ما أُعربَ بثلاثةِ أوجُهَ من الأسماءِ ، وفيهِ خمسُ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : ما جاءَ في قولِهِ : ((... **كانَ رسولُ اللهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - أجودَ النَّاسِ ، وكانَ أجودَ ما يكونُ في رمضانَ حينَ يَلقاهُ جِبريلُ** ...))[١]. والبحثُ هنا سيكونُ في قولِهِ : ((**وكانَ أجودَ ما يكونُ**)) ، إذ ذكرَ ابنُ حجرٍ في أجودَ ثلاثةَ أوجُهَ من الإعرابِ ؛ وذلك بناءً على ما وردَ فيهِ من رواياتٍ ، وما جاءَ فيهِ من أقوالٍ :

الأوَّل : برفعِ أجودُ اسماً لكانَ ، وخبرها محذوفٌ ، وهي الرِّوايةُ الأشهرُ والأكثرُ ، قال ابنُ حجرٍ : ((هكذا في أكثرِ الرِّواياتِ))[٢]، وجعلَهُ مقيساً على المثالِ المشهورِ : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ في يومِ الجمعةِ[٣].

الثَّاني : أنْ يكونَ أجودُ مبتدأً مرفوعاً مُضافاً إلى المصدرِ وهو : ما يكونُ ، وخبرُهُ قولُهُ : في رمضان ، والتَّقديرُ : أجودُ أكوانِ رسولِ اللهِ - صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ – في رمضانَ .

الثَّالث : أجودَ بالنَّصْبِ ، وقد نسبَ ابنُ حجرٍ هذهِ الرِّوايةَ إلى الأُصيليِّ ، وهي في صحيحِ مسلمٍ[٤]، ووجَّهها بأنَّ أجودَ خبرُ كانَ ، ويلزمُ من هذا الوجهِ أنْ يكونَ اسمُ كانَ ضميراً مستتراً يعودُ على النَّبيِّ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- وأجودَ خبرُها ، والتَّقديرُ : كانَ رسولُ اللهِ- صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مُدَّةَ كونِهِ في رمضانَ أجودَ النَّاسِ . قالَ النَّوويُّ : ((والرَّفعُ أَصحُّ وأشهرُ))[٥].

---

(١) البخاري١/٨(ح٦، وينظر : ١٩٠٢، و ٣٢٢٠) ، وفتح الباري١/٣٠ .
(٢) فتح الباري١/٣٠ .
(٣) ينظر : الكتاب١/٤٠٣ .
(٤) ينظر : صحيح مسلم٤/١٨٠٣(ح٥٠) .
(٥) شرح النَّوويِّ على صحيح مسلم٥/٦٩، وينظر : التَّلخيص شرح الجامع الصَّحيح للبخاري١/٤٠٣، وشرح السُّيوطيِّ على مسلم٥/٣١٩ .

(١٢)

وقال المظهريُّ : ((ما ، في : ما يكونُ ، مصدريَّةٌ ، وهو جمعٌ ؛ لأنَّ أفعلَ التَّفضيلِ إنَّما يُضافُ إلى جمعٍ))[١]. وذهبَ الدَّماميُّ إلى القولِ بالأوجُهِ الثَّلاثةِ ، غيرَ أنَّهُ جعلَ الوجهَ الثَّاني للرَّفعِ بدلَ اشتمالٍ ، لا مبتدأً كما قالَ ابنُ حجرٍ ، فقالَ : ((... وأجودُ : إمَّا مرفوعٌ على أنَّهُ اسمُ كانَ مضافٌ إلى المصدرِ المسبوكِ من : ما يكونُ ؛ أي : أجودُ أكوانِهِ ، وفي رمضانَ خبرها ، أو على أنَّهُ بدلُ اشتمالٍ من اسمِ كانَ ، وهو حينئذٍ ضميرٌ عائدٌ إلى رسولِ اللهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ))[٢]. وعلَّقَ على حالةِ النَّصْبِ بالقولِ : ((... وإمَّا منصوبٌ على أنَّهُ خبرُ كانَ ، واسمها ضميرٌ مُستكِنٌّ كما سبقَ ، وما - حينئذٍ- مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ ، أي : كانَ - عليهِ السَّلامُ - مُتَّصفاً بالأَجوديَّةِ مُدَّةَ كونِهِ في رمضانَ ، مع أنَّهُ أجودُ النَّاسِ مُطلقاً ؛ وإنَّما التَّفضيلُ بينَ حالتيهِ هو في رمضانَ ، وفي غيرِهِ))[٣]. والتمسَ للنَّصبِ توجيهاً آخرَ ، وذلك بجعْلِ ما نكرةً موصوفةً ، وأنَّ الأجوديَّةَ المقصودةَ إنَّما يُقصَدُ بها جُودُهُ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - فقالَ : ((ولكَ معَ نَصْبِ أَجودَ أنْ تجعلَ ما نكرةً موصوفةً ، فيكونُ في رمضانَ متعلِّقاً بـ كانَ ، مع أنَّها ناقصةٌ ؛ بناءً على القولِ بدلالتِها على الحدَثِ ، وهو الصَّحيحُ عندَ جماعةٍ ، واسمُ كانَ ضميرٌ عائدٌ إليهِ - عليهِ السَّلامُ - أو إلى جُودِهِ المفهومِ مِمَّا سبَقَ ؛ أي : وكانَ رسولُ اللهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - أجودَ شيءٍ يكونُ ، أو : وكانَ جُودُهُ في رمضانَ أجودَ شيءٍ يكونُ ؛ فجعلَ الجُودَ مُتَّصِفاً بالأجوديَّةِ مَجازاً))[٤]، قالَ الكورانيُّ : ((وفيهِ مبالغةٌ ؛ حيثُ جعلَ كونَهُ أي : وُجُودَهُ جواداً))[٥]. وسبقَهُ البرماويُّ فزادَ على ما ذكرَهُ ابنُ حجرٍ ، وغيرُهُ ؛ فجعلَ للرَّفعِ ستَّةَ وجوهٍ ، ولكنَّ الأشهرَ منها ، والأكثرَ موافقةً للقواعدِ النَّحويَّةِ ، هو ما جاءَ عن ابنِ حجرٍ ، ومن ذهبَ مذهبَهُ[٦].

المسألةُ الثَّانيةُ : ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((... **مَا مِنْ شَيءٍ لَم أَكُنْ أُرِيتُهُ ، إلَّا رَأَيتُهُ في مَقامِي ، حَتَّى الجَنَّةُ والنَّارُ** ...))[٧]. والكلامُ هنا على قولِهِ :((**حَتَّى الجَنَّةُ والنَّارُ**)) ، وما فيهِ من أوجُهَ نحويَّةٍ أشارَ إليها ابنُ حجرٍ بالقولِ : ((قولُهُ : ((حَتَّى الجَنَّةُ والنَّارُ)) ، رُوِّيناهُ بالحركاتِ الثلاثِ فيها))[٨]. وأُنَوِّهُ هنا بأنَّ هذا الحديثَ ورَدَ في خمسةِ مواضعَ من صحيحِ البخاريِّ ، كلُّها بالنَّصْبِ إلَّا واحداً ؛ إذ جاءَ في أحدِ تلك المواضعِ مرفوعاً ، وهو

---

(١) المفاتيح في شرح المصابيح٥٦/٣، وينظر : شرح المصابيح٥٦٢/٢، لابن الملك .
(٢) مصابيح الجامع٥٠/١ - ٥١ .
(٣) المصدر نفسه٥١/١ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) الكوثر الجاري٤٨/١ .
(٦) ينظر : اللَّامع الصَّبيح٧٦/١، والكوثر الجاري٤٨/١، والتَّوشيح شرح الجامع الصَّحيح١٤٧/١، للسِّيوطيِّ ، ومنحة الباري شرح صحيحِ البخاريِّ١٠٥/١، للأنصاريِّ .
(٧) البخاري٢٨/١(ح٨٦، وينظر : ١٨٤، ٩٢٢، ١٠٥٣، ٧٢٨٧) ، وفتح الباري٨٣/١ .
(٨) فتح الباري١٨٣/١ .

(١٣)

الموضعُ الَّذي تناولَهُ ابنُ حجرٍ ، ووقفَ عندهُ ، ولم يثبت في البخاري جرُّ الجنَّةِ والنَّارِ . وقد تناولَ الكرمانيُّ تلك الأوجُهَ بالإيضاحِ والتَّفصيلِ ، مبيِّناً أنَّ مآلَ تلك الأوجُهِ عائدٌ إلى معانٍ حتَّى ، فقالَ : ((قولُهُ : ((حَتَّى الجَنَّةَ)) بالنَّصْبِ ، فحتَّى عاطفةٌ عطفتْ الجنَّةَ على الضميرِ المنصوبِ في رأيتُهُ . وفي بعضِها بالجرِّ ، فهي جارَّةٌ . . . ويُحتملُ الرَّفعُ ؛ بأنْ تكونَ حتَّى ابتدائيَّةٌ ، أي : حتَّى الجنَّةُ مرئيَّةٌ ، فهو نحو : أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسُها ، في جوازِ الوجوهِ الثَّلاثةِ فيهِ))[١]. وأنكرَ الدَّماميني الجرَّ في هذا التَّركيبِ ، وقد وجَّهَ النَّصْبَ والرَّفعَ بالقولِ : ((أمَّا النَّصْبُ ، فبالعطفِ على المنصوبِ المتقدِّمِ ، وأمَّا الرَّفعُ ، فعلى الابتداءِ ، والخبرُ محذوفٌ ، أي : مرئيَّتانِ ، وحتَّى - حينئذٍ - حرفُ ابتداءٍ ، وأمَّا الجرُّ فمشكلٌ ؛ لأنَّهُ لا وجْهَ لهُ إلَّا العطفُ على المجرورِ المتقدِّمِ ، وهو ممتنعٌ ؛ لما يلزمُ عليهِ من زيادةِ مِنْ مع المعرفةِ ، والصَّحيحُ منعُهُ))[٢]. وردَّهُ الشِّنقيطيُّ ، معلِّلاً ذلك بأنَّ الجرَّ غيرُ العطفِ ، وأنَّهُ لا يُشترَطُ في المجرورِ أنْ يكونَ قبلَهُ مجرورٌ يُعطَفُ عليهِ ، وأنَّ حتَّى على هذا الوجهِ هي لانتهاءِ الغايةِ ؛ فالجنَّةُ والنَّارُ هما انتهاءُ غايةِ الرُّؤيةِ ، وأنَّها شبيهةٌ بقولِهِ تعالى : (**لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حينٍ**)[٣]، وأنَّهُ لا فَرْقَ بين هذهِ الآيةِ والحديثِ[٤].

المسألةُ الثَّالثةُ : قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : ((... **مِنْ مُحَمَّدٍ - عبدِ اللهِ ورَسُولِهِ - إلى هِرَقْلَ عَظيمِ الرُّومِ** ...))[٥]. والكلامُ هنا على قولِهِ : ((عَظيمِ الرُّومِ)) ؛ إذ ذكرَ ابنُ حجرٍ أنَّها تُعرَبُ بثلاثةِ أوجُهَ : بجرِّ عظيمِ ، ورفعِها ، ونصبِها ، فقالَ : ((قولُهُ : ((إلى هِرَقْلَ عَظيمِ الرُّومِ)) ، عظيمِ بالجرِّ على البدلِ ، ويجوزُ الرَّفْعُ على القطْعِ ، والنَّصْبُ على الاختصاصِ))[٦]. وطبقاً للقواعدِ النَّحويَّةِ ، وكلامِ النَّحويِّينَ ، فإنَّ الأوجُهَ الَّتي ذكرها ابنُ حجرٍ ، كلُّها محتملةٌ في هذا التَّركيبَ ، غير أنِّي وجدتُ في كلامِهم ما يُقوِّي وجهَ البدليَّةِ في هذا التَّركيبِ ؛ وذلك لكونِ المبدلِ منهُ معرفةً ، والبدلُ نكرةً ، والَّذي سوَّغَ وقوعَهُ بدلاً اكتسابُهُ التَّعريفَ بالإضافةِ . يقولُ العكبريُّ : ((... وتُبدلُ المعرفةُ من المعرفةِ ، ومن النَّكرةِ ، والنَّكرةُ من المعرفةِ ، إلَّا أنَّك إذا أبدلتَ النَّكرةَ من المعرفةِ ، فلا بُدَّ من صفةِ النَّكرةِ ، كقولِهِ تعالى : (**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ**)[٧]؛ لأنَّ المعرفةَ أبيَنُ من النَّكرةِ ، فإذا لم تَصِفْ النَّكرةَ انتقضَ غرضُ البدلِ ، وإذا وصفتَها حصلَ بالصِّفةِ بيانٌ لم يكنْ بالمعرفةِ

))[٨].

---

(١) الكواكب الدَّراري٢/٦٨، وينظر : كوثر المعاني الدَّراري٣/٢٩٧، للشِّنقيطيِّ .
(٢) مصابيح الجامع١/٢١٧ .
(٣) يوسف : ٣٥ .
(٤) ينظر : كوثر المعاني الدَّراري٣/٢٩٧، والكوثر الجاري١/١٩١ .
(٥) البخاري١/٨ (ح٧، وينظر : ٢٩٤١، ٤٥٥٣، ٦٢٦٠) ، وفتح الباري٨/٢١٦ .
(٦) فتح الباري٨/٢٢٠ .
(٧) العلق : ١٥ - ١٦ .
(٨) اللُّباب في علل البناء والإعراب١/٤١٢ .

(١٤)

كما أنَّ الثَّابتَ في قواعدِ النَّحوِ العامَّةِ أنَّ البدلَ يكونُ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ ؛ وهو ((التَّابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةِ أحدٍ))[١]، وإمكانيَّةُ التِّكرارِ متأتيةٌ من هذا التَّركيبِ ؛ إذ يصِحُّ القولُ : إلى عظيمِ الرُّومِ ، والقصدُ واضحٌ ، والغرضُ متحقِّقٌ . أمَّا القطعُ ، فالمعلومُ أنَّهُ ينصرفُ إلى المدحِ ، أو إلى الذَّمِّ ، أو التَّرحُّمِ ، وهذهِ المعاني غيرُ مُمكنةٍ في هذا السِّياقِ ؛ فالمقامُ مقامُ خطابٍ لا مَدحَ فيهِ ، ولا ذمَّ ، ولا ترحُمَ . وبما أنَّ الاختصاصَ هو ((تخصيصُ حكمٍ عُلِّقَ بضميرٍ بما تأخَّرَ عنهُ من اسمٍ ظاهرٍ معرَّفٍ ، والباعثُ عليهِ فخرٌ ، أو تواضعٌ ، أو زيادةُ بيانٍ))[٢]، فإنَّهُ محتملٌ في التَّركيبِ أعلاهُ ؛ إذ في قولِهِ : ((عَظيمِ الرُّومِ)) زيادةُ إيضاحٍ ، وبيانُ صفةٍ عن المقصودِ في الخطابِ . وبعد البحثِ ، وطولِ النَّظرِ في كتبِ شروحِ الحديثِ ، لم أجدْ مَن اعتنى بهذا التَّركيبِ إلَّا قلَّةً منهم ، وإنَّما كانت عنايتُهُم بجوانبَ أخرى فيهِ تتعلَّقُ بالمعنى ، والبلاغةِ ، وعللِ التَّعبيرِ[٣]. وقد قلَّلَ البرماويُّ من احتمالِ غيرِ البدليَّةِ في التَّركيبِ المذكورِ ، ووجَّهَ إعرابَ الشَّاهدِ بأنَّهُ بدلٌ ، دونَ الإشارةِ إلى النَّصْبِ على الاختصاصِ ، فقال : ((((عَظيمِ الرُّومِ)) بالجرِّ ، بَدَلٌ مِمَّا قبلهُ ، وقد يُقطَعُ بالرَّفعِ والنَّصْبِ))[٤]. في حين وافقَ الشِّنقيطيُّ ابنَ حجرٍ في توجيهِهِ للشَّاهدِ ، وإعرابِهِ[٥].

المسألةُ الرَّابعةُ : ما جاءَ في قولِهِ : ((... **سَمِعْتُ ابنَ أبي أوفَى - رَضِيَ اللهُ عنهُمَا - قالَ : غَزَونَا معَ النَّبيِّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، أو سِتَّاً ، كُنَّا نَأكُلُ مَعَهُ الجَرَادَ**))[٦]. والكلامُ هنا على قولِهِ : ((**سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، أو سِتَّاً**)) ، وما وقعَ فيهِ من تعدُّدٍ في الرِّوايةِ ، واختلافٍ في الإعرابِ ؛ إذ ذكرَ ابنُ حجرٍ نقلاً عن ابنِ مالكٍ أنَّهُ ذكرَ فيهِ وجهاً : ((أو ثَمَانيَ)) بلا تنوينٍ ، ونصَّ على أنَّ في ذكرِهِ بلا تنوينٍ ثلاثةَ أوجُهَ ؛ وافقَهُ ابنُ حجرٍ في اثنينِ منها ، وأنكرَ الثَّالثَ ، يقولُ ابنُ حجرٍ : ((قولُهُ : ((سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، أو سِتَّاً)) كذا للأكثرِ ، ولا إشكالَ فيهِ ، ووقعَ في روايةِ النَّسفيِّ : أو سِتَّ ، بغيرِ تنوينٍ . ووقعَ في توضيحِ ابنِ مالكٍ[٧]: سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، أو ثمانيَ))[٨]. وكانَ ابنُ مالكٍ قد أورَدَ هذا الحديثَ ضمنَ شواهدِهِ على مشكلاتِ الجامعِ الصَّحيحِ ، غيرَ أنَّهُ انفرَدَ بذكرِ الثَّمانيِ[٩]، وعلَّقَ على الحديثِ بالقولِ :

---

(١) الحدود في علم النَّحو : ٤٧٣، شهاب الدِّين الأندلسيّ ، وينظر : شرح الأشمونيِّ١/٤٣٧، وشرح التَّصريح١/٣٥٢ .
(٢) شرح التَّصريح٢/٢٦٨ .
(٣) ينظر : إكمالُ المعلم بفوائد مسلم٦/١٢٣، للقاضي عياض ، وشرح المشكاة ٨/٢٦٩٣، للطِّيبيِّ .
(٤) اللَّامع الصَّبيح١/٩٥، وينظر : منحة الباري١/١١٩، لأبي زكريَّا الأنصاريِّ .
(٥) ينظر : كوثر المعاني الدَّراري١/٣٤١ .
(٦) البخاري٧/٩٠(ح٥٤٩٥) ، وصحيح مسلم٣/١٥٤٦(ح١٩٥٢) ، وفتح الباري٩/٦٢١ .
(٧) ينظر : شواهد التَّوضيح : ٨٨ .
(٨) فتح الباري٩/٦٢١ .
(٩) لم أقف على هذا اللَّفظ في الصَّحيحينِ .

(١٥)

((الأجودُ أنْ يقالَ : سَبْعَ غَزَواتٍ ، أو ثمانياً ، بالتَّنوينِ ؛ لأنَّ لفظَ ثمانٍ - وإنْ كانَ كلفْظِ جَوَارٍ في أنَّ ثالثَ حروفِهِ ألِفٌ ، بعدها حرفانِ ثانيهما ياءٌ - فهو يُخالفُهُ في أنَّ جواريَ جمعٌ ، وثمانياً ليسَ بجمعٍ . واللَّفظُ بهما في الرَّفعِ والجرِّ سواءٌ ، ولكنَّ تنوينَ ثمانٍ تنوينُ صرفٍ ، كتنوينِ يمانٍ ، وتنوينُ جوارٍ تنوينُ عوضٍ))[١]. ثمَّ يشرحُ ابنُ مالكٍ الفرقَ بينَ ثمانٍ وجوارٍ بالقولِ : ((... وإنَّما يفترقُ لفظُ ثمانٍ ، ولفظُ جوارٍ في النَّصْبِ ؛ فإنَّكَ تقولُ : رأيتُ جواريَ ثمانياً ، فتترُكُ تنوينَ جوارٍ ؛ لأنَّهُ غيرُ مُنصرفٍ - وقد استغنى عن تنوينِ العوضِ بتمُّلِ لفظِهِ - وتُنوِّنُ ثمانياً ؛ لأنَّهُ منصرفٌ ؛ لانتفاءِ الجمعيَّةِ))[٢]. وأمَّا الأوجُهَ النَّحويَّةَ المحتملةَ في هذا التَّركيبَ ، فقد ذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ فيهِ ثلاثةَ أوجُهَ ، وافقهُ ابنُ حجرٍ في اثنينِ منها ، وأنكر الوجهَ الثَّالثَ ؛ لعدمِ تأييدِهِ لروايةِ ((ثَمانيَ)) الَّتي ذكرها ابنُ مالكٍ . وكانَ ابنُ مالكٍ قد ذكرَ الأوجُهَ المحتملةَ في قولِهِ : ((أو ثمانيَ)) بلا تنوينٍ ، فقالَ : ((... ومعَ هذا ففي قولِهِ : ((أو ثمانيَ)) بلا تنوينٍ ثلاثةُ أوجُهَ : **أحدُها** - وهو أجودُها - : أن يكونَ أرادَ : أو ثمانيَ غَزَوَاتٍ ، ثمَّ حذفَ المضافَ إليهِ ، وأبقى المضافَ على ما كانَ عليهِ قبلَ الحذفِ ، وحَسَّنَ الحذفَ دلالةُ ما تقدَّمَ من مثلِ المحذوفِ))[٣].

وساقَ لهُ شواهدَ من آيِ التَّنزيلِ ، ومنِ النَّظمِ ، مُستدلَّاً بها على جوازِ الحذفِ ؛ كقولِهِ تعالى : (**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ**)[٤]، إذ التَّقديرُ : والحافظاتِ فُرُوجَهُنَّ ، والذَّاكراتِ اللهَ كثيراً[٥]. وجعلَ الوجهَ الثَّانيَ مبنيَّاً على احتمالِ مُشابهةِ ثماني لجواري لفظاً ومعنى ، وأنَّ الإضافةَ لم تكن مقصودةً ، فقالَ :

((**الوجهُ الثَّاني** : أن تكونَ الإضافةُ غيرَ مقصودةٍ ، وتُركَ تنوينُ ثمان ؛ لمُشابهتِهِ جواري لفظاً ومعنى . أمَّا اللَّفظُ فظاهرٌ ، وأمَّا المعنى ؛ فلأنَّ ثمانياً - وإنْ لم يكن لهُ واحدٌ من لفظِهِ - فإنَّ مدلولَهُ جمعٌ . وقد اعتُبِرَ مجرَّدُ الشَّبَهِ اللَّفظيِّ في سراويلَ ، فأُجريَ مُجرى سرابيلَ ، فلا يُستَبعدُ إجراءُ ثمانٍ مُجرى جوارٍ ؛ ومن إجرائِهِ مُجراهُ قولُ الشَّاعرِ : **يَحْدُو ثَمانيَ مُولَعاً بِلِقَاحِها**[٦]...))[٧]. وجعلَ الوجهَ الثَّالثَ أيضاً مبنيَّاً على احتمالِ أن يكونَ الكلامُ أجريَ على لغةِ ربيعةَ الَّتي تُجيزُ الوقفَ على المُنوَّنِ المنصوبِ بالسُّكونِ ، فقالَ :

((**الوجهُ الثَّالث** : أنْ يكونَ في اللَّفظِ ثمانياً ، بالنَّصْبِ والتَّنوينِ ، إلَّا أنَّهُ كُتِبَ على اللُّغةِ الرَّبعيَّةِ ؛ فإنَّهم يقفونَ على المُنوَّنِ المنصوبِ بالسُّكونِ ، فلا يحتاجُ الكاتبُ - على لُغتهم – إلى ألِفٍ ؛ لأنَّ مَن أثبتَها في الكتابةِ لم يُراعِ إلَّا جانبَ الوقفِ ، فإذا كانَ يحذفُها في الوقفِ كما يحذفُها في الوصْلِ ، لزِمَهُ

أنْ يحذفَها خطَّاً))[٨].

---

(١) شواهد التَّوضيح : ٨٨ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) الأحزاب : ٣٥ .
(٥) ينظر : شواهد التَّوضيح : ٨٩ .
(٦) البيت لابن ميَّادة في ديوانه : ٩١، وينظر : الكتاب٢٣١/٣، ومعجم شواهد العربيَّة٧٩/١، وخزانة الأدب١٥٧/١ .
(٧) شواهد التَّوضيح : ٨٩ .
(٨) المصدر نفسه : ٩٠ .

(١٦)

وقد أنكرَ ابنُ حجرٍ وآخرونَ الوجهَ الثَّالثَ ، وعلَّقَ عليهِ بالقولِ : ((... وذكرَ وجهاً آخرَ يختصُّ بالثَّمانِ ، ولم أرَهُ في شيءٍ من طرقِ الحديثِ ، لا في البخاري ، ولا في غيرهِ بلفظِ ثمانٍ ، فما أدري كيفَ وقعَ هذا ؟))[١]. وردَّهُ الدَّماميني أيضاً ، فقال : ((التَّخريجُ إنَّما هو لقولِهِ : ثماني بلا تنوينٍ ، وقد صرَّح هو بذلك في التَّوضيح ، فلا وجهَ حينئذٍ للوجهِ الثَّالثِ))[٢]، وكذا فعلَ العينيُّ بقولِهِ :((... ونقلَ بعضُهم عن ابنِ مالكٍ : سَبْعَ غزَواتٍ أو ثمانٍ ، وأطالَ الكلامَ عنهُ فلا فائدةَ فيهِ هنا ؛ لأنَّهُ لم يثبتْ عن أحدٍ مِمَّن روى هذا الحديثَ لفظُ : أو ثمانٍ ، واللهُ أعلمُ))[٣].

المسألةُ الخامسةُ : ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((... **مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ المُسلِمَ إلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا عَنهُ ، حَتَّى الشَّوكَةِ يُشَاكُهَا** ...))[٤]. وهذا من المواضعِ الَّتي وقفَ عندها ابنُ حجرٍ أيضاً ، ونقلَ فيهِ اختلافاً في الأوجهِ الإعرابيَّةِ ، واحتمالاً سوَّغتهُ الرِّوايةُ ؛ إذ ذهبَ إلى أنَّ في قولِهِ : ((**حتَّى الشَّوكةِ**)) ثلاثةَ أوجُهَ : الرَّفعُ ، والنَّصْبُ ، والجَرُّ ، وذلك بناءً على ما يتحصَّلُ من معاني حتَّى ، أو ما يجري من احتمالاتِ العطفِ ، أو الابتداءِ ، أو تقديرِ محذوفٍ ، فيقولُ : ((قولُهُ : ((حتَّى الشَّوكةِ)) جوَّزوا فيهِ الحركاتِ الثلاث : فالجَرُّ بمعنى الغايةِ ، أي : حتَّى ينتهي إلى الشَّوكةِ ، أو عطفاً على لفظِ مُصيبةٍ ، والنَّصْبُ بتقديرِ عاملٍ ، أي : حتَّى وجدانِهِ الشَّوكةَ ، والرَّفْعُ عطفاً على الضَّميرِ في تُصيبُ))[٥]. وعندَ النَّظرِ في أحوالِ حتَّى يتبيَّنُ أنَّ الجرَّ هنا حاصلٌ إمَّا بكونِها حرفَ جَرٍّ ، أو بكونِها عاطفةً على رأي البصريِّينَ[٦]. أمَّ كونُها جارَّةً في هذا التَّركيبَ فلا اعتراضَ عليهِ ، وكذا العطفُ ؛ وذلك لأنَّ من مُسوِّغاتِ العطفِ بـ حتَّى أن يكونَ ما بعدها داخلاً في حكمِ ما قبلها ، ولا شَكَّ في أنَّ الشَّوكةَ هي من جملةِ ما يُصابُ بهِ المُسلمُ من الأذى[٧]. وذهبَ القُرطبيُّ إلى أنَّ المُحقِّقينَ قيَّدُوا ذلك بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ، وقيَّدَ هو الرَّفْعَ بالابتداءِ ، فقالَ : ((... فأمَّا قولُهُ : حتَّى النَّكبةُ ينكُبُها ، والشَّوكةُ يُشاكُها ، فيجوزُ فيهِ الوجهانِ ، كذلك قيَّدَهُما المُحقِّقونَ ، غيرَ أنَّ رفعَ الشَّوكةِ لا يجوزُ إلَّا على الابتداءِ خاصَّةً ؛ لأنَّ ما قبلَها لا موضِعَ رفعٍ لهُ))[٨]. ونقلَ ابنُ حجرٍ فيه الجوازَ بتقديرِ زيادةِ مِنْ ، فقالَ : ((... ووجَّهَهُ غيرُهُ بأنَّهُ يسوغُ على تقديرِ أنَّ مِنْ زائدةٌ))[٩]. في حين وجَّهَهُ العكبريُّ بجوازِ الأوجُهِ الثَّلاثةِ ؛ فالجَرُّ على أنَّ حتَّى بمعنى إلى ، والنَّصْبُ على تقديرِ : يجدُ الشَّوكةَ ، أو مع الشَّوكةِ ، أمَّا الرَّفعُ ، ففيهِ وجهانِ : أنَّهُ معطوفٌ على الضميرِ في يُصيبُ ، أو هو مبتدأٌ ، والتَّقديرُ : _____

---

(١) فتح الباري٩/٦٢١ .
(٢) مصابيح الجامع٣/١٨٠ .
(٣) عمدة القاري٢١/١١٠، وينظر : إرشاد السَّاري٢/٣٥٧ .
(٤) البخاري٧/١١٤(ح٥٦٤٠، وينظر: ٥٦٤١) ، وصحيح مسلم٤/١٩٩٢(ح٢٥٧٢) ، وفتح الباري١٠/١٠٤. (٥) فتح الباري١٠/١٠٥ .
(٦) ينظر : الجنى الدَّاني : ٥٤٢ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٥٤٩ .
(٨) المفهم٦/٥٤٧، وينظر : فتح الباري١٠/١٠٥ .
(٩) فتح الباري١٠/١٠٥ .

(١٧)

حتَّى الشَّوكةُ تشُوكُهُ[١] . وقيَّدَ المظهريُّ إعرابَ الشَّوكةِ بالرَّفعِ والجَرِّ ، فقالَ : ((يجوزُ برفعِ الشَّوكةِ على أنَّها مبتدأٌ ، ويجوزُ بجَرِّها على أنَّ حتَّى بمعنى الواوِ العاطفةِ ، أو بمعنى إلى الَّتي هي لانتهاءِ الغايةِ))[٢]. ويمكنُ القولُ : إنَّهُ لا امتناعَ لأيٍّ من الأوجُهِ الَّتي ذكرتْ ؛ وذلك لاحتمالِ وقوعِها إمَّا بالتَّصريحِ ، أو بالتَّاويلِ ..

المطلب الثَّاني
ما أُعربَ بثلاثةِ أوجُهَ من الأفعالِ

وفيهِ أربعُ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : ومن ذلك ما جاءَ في قولِهِ : ((**لَا تَسألُوهُ لا يَجِيءُ فيهِ شَيءٌ تَكرَهُونَهُ**))[٣]. وهنا يقفُ ابنُ حجرٍ عندَ قولِهِ : **لا يجيءُ** ؛ ليُبيِّنَ أنَّ فيهِ ثلاثةَ أوجُهَ من الإعرابِ ؛ إذ يُعربُ بالجزمِ جواباً للنَّهيِ ، وبالنَّصْبِ على تقديرِ أَنْ ، وبالرَّفْعِ على الاستئنافِ ، فيقولُ : ((قولُهُ : ((لا تَسألُوهُ لا يَجِيءُ)) في روايتِنا ، بالجزمِ على جوابِ النَّهيِ ، ويجوزُ النَّصْبُ ؛ والمعنى : لا تسألُوهُ خَشيةَ أنْ يجيءَ فيهِ بشيءٍ ، ويجوزُ الرَّفعُ على الاستئنافِ))[٤]. والَّذي يظهرُ لي أنَّ الرَّفعَ على الاستئنافِ هو الوجهُ الأنسبُ في هذا التَّركيبِ[٥]؛ وذلك لاحتمالِ وقُوعِهِ جواباً لسؤالٍ ، إذ يُحتَمَلُ وُرودُ السُّؤالِ عليهِ ، أو في سياقِهِ ، كأنْ يُقالُ : لِمَ لا نسألُهُ ؟ ليكونَ الجوابُ : لا يَجيءُ فيهِ بشيءٍ تكرهونَهُ ، أو مكروهاً ، وهذا هو شرطُ البيانيِّينَ في الاستئنافِ ، يقولُ ابنُ هشامٍ : ((ويخُصُّ البيانيُّونَ الاستئنافَ بما كانَ جواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ ، نحو قولِهِ تعالى : (**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ**)[٦]، فإنَّ جملةَ القولِ الثَّانيةَ جوابٌ لسُّؤالٍ مُقدَّرٍ تقديرُهُ : فماذا قالَ لهم ؟ ؛ ولهذا فُصِلتْ عن الأولى فلم تُعطَفْ عليها))[٧]. وكانَ ابنُ الأثيرِ قد تناولَ بيانَ مفهومِ الاستئنافِ ، وأثرَهُ في الكلامِ ومزاياهُ ، فقالَ : ((هو حذفُ السُّؤالِ المقدُورِ ؛ وذلك ضربٌ من التَّأليفِ لطيفُ الأمرِ ، عجيبُ المغزى ، ولا تجدُ باباً من أبوابِ الحُذُوفِ أحسنَ مأخذاً منهُ ، ولا أطرَفَ خبراً))[٨]. ثمَّ بيَّنَ أنَّ الاستئنافَ على قسمينِ :

---

(١) ينظر : شرح المصابيح١/٤٤، ومنحة الباري١/٢٣٧ .
(٢) ينظر : المفاتيح في شرح المصابيح١/٩٠، للمظهريِّ ، والتَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٣/٢١٥، لابن الملقِّن ، ومصابيح الجامع١/١٥٨، للدَّماميِنيِّ ، واللَّامع الصَّبيح١/٣٠٤-٣٠٥، للبرماويِّ ، والكوثر الجاري١/١٣١، والتَّوشيح١/٢٢٨، للسُّيوطيِّ ، وكوثر المعاني الدَّراري٢/٤٠٦، للشنقيطيِّ .
(٣) البخاري١/٣٧(ح١٢٥، وينظر : ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢) ، وفتح الباري١/٢٢٤ .
(٤) فتح الباري١/٢٢٤ .
(٥) استبعد السُّهيليُّ النَّصبَ بقوله :((فالنَّصبُ فيه بعيد ، وله وُجَيهٌ ، وهو أن يُنتَصَبَ بمعنى أن)) . أمالي السُّهيليِّ : ٨٣ .
(٦) الذَّاريات : ٢٤ ـ ٢٥ .
(٧) مغني اللَّبيب :٥٠١ ، وينظر : مفتاح العلوم : ٢٦٣، للسَّكَّاكيِّ ، والبحر المحيط٢/٥٦ .
(٨) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور : ١٣٧ .

.

(١٨)

الأوَّل : إعادةُ الأسماءِ والصِّفاتِ : وهذا القسمُ يقعُ - أحياناً - بإعادةِ اسمِ مَنْ تقدَّمَ الحديثُ عنهُ ؛ كقولنا : أحسنتُ إلى زيدٍ ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسانِ . ويأتي - أحياناً - بإعادةِ صِفةٍ ، كقولنا : أحسنتُ إلى زيدٍ ، صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلكَ منكَ . ثُمَّ يُوضِحُ مَزيَّةَ هذا عن سابقِهِ ، وعِلَّتُهُ ، فيقولُ :((وهوأحسنُ من الأوَّلِ وأبلغُ ؛لانطوائِهِ على بيانِ المُوجِبِ للإحسانِ ، وتخصِيصِهِ))[١]

وساقَ لهُ شواهدَ من نصوصِ التَّنزيلِ ، فجعلَ من شواهدِهِ قولَهُ تعالى : (**الم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ** ...)[٢]، إلى قولِهِ : (... **هُمُ الْمُفْلِحُونَ**)[٣].

و**الثَّاني** : الاستئنافُ بغيرِ إعادةِ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وجعلَ من شواهدِهِ عليهِ قولَهُ تعالى : (**وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**)[٤] إلى قولِهِ : (... **الْمُكْرَمِينَ**)[٥]. وعندَ تتبُّعِ أقوالِ قسمٍ من العلماءِ ، يتبيَّنُ ترجيحُ روايةِ الرَّفعِ على سائرِ الأوجُهِ ؛ يقولُ الكرمانيُّ : ((... بالرَّفعِ استئنافٌ ، والمعنى على الجزمِ أيضاً صحيحٌ ؛ يعني : لا تسألُوهُ لا يَجِيءُ مكروهٌ))[٦]. وذهبَ الكورانيُّ إلى أنَّ الرَّفعَ محمولٌ على الخبريَّةِ ، فقالَ : ((وجوَّزَ بعضُهم الرَّفعَ على أنَّهُ خبرُ مُبتدأٍ))[٧]، في حين حملَهُ السُّيوطيُّ على الاستئنافِ[٨]، وكذا فعلَ ابنُ زكريَّا الأنصاريُّ[٩].

المسألةُ الثَّانيةُ : ومن ذلك ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - : ((**لا يَتَحَرَّى أَحَدُكُم فَيُصَلِّي عندَ طُلوعِ الشَّمسِ ، ولا عندَ غُروبِهَا**))[١٠]. وقد كانت وقفةُ ابنِ حجرٍ عندَ هذا الحديثِ لبيانِ الأوجهِ الإعرابيَّةِ للفعلِ ((يُصلِّي)) ، وآراءِ العُلماءِ في ذلك ، وتوجيههم ، فيقولُ : ((قولُهُ : **فَيُصَلِّي** بالنَّصْبِ ، والمرادُ نفيُ التَّحرِّي والصَّلاةِ معاً ، ويجوزُ الرَّفعُ ، أي : لا يتحرَّى أحدُكم الصَّلاةَ في وقتِ كذا ، فهو يُصلِّي فيهِ . وقال ابنُ خروف : يجوزُ في يُصلِّي ثلاثةُ أوجُهَ : الجزمُ على العطفِ ، أي : لا يتحرَّى ولا يُصلِّي ، والرَّفعُ على القطعِ ، أي : لا يتحرَّى فهو يُصلِّي ، والنَّصْبُ على جوابِ النَّهي ، والمعنى : لا يتحرَّى مُصلِّياً))[١١].

---

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور : ١٣٨ .
(٢) البقرة : ١- ٤ .
(٣) البقرة : ٥ .
(٤) يس : ٢٢ .
(٥) يس : ٢٧ .
(٦) الكواكب الدَّراري٢/١٥٠، وينظر : اللَّامع الصَّبيح٢/١٠٤ .
(٧) الكوثر الجاري١/٢٥٩ .
(٨) ينظر : التَّوشيح١/٢٩٥ .
(٩) ينظر : منحة الباري١/٣٧٨ .
(١٠) البخاري١/١٢١(ح٥٨٥، وينظر : ٥٨٣) ، وفتح الباري٢/٦١، وإتحاف المهرة ٩/١٣٩، لابن حجر (ح١٠٧١٦) ، و ٩/٢٨٧(ح١١١٧٠) .
(١١) فتح الباري٢/٦١ .

(١٩)

ونقلَ عن الطِّيبيِّ ترجيحَهُ للنَّصْبِ ، وعلَّةَ ذلك فقالَ : ((... وقالَ الطِّيبيُّ[١] : قولُهُ : لا يتحرَّى ، نفْيٌ بمعنى النَّهي ، ويُصلِّي بالنَّصْبِ ؛ لأنَّهُ جوابُهُ ، كأنَّهُ قيلَ : لا يتحرَّى ، فقيلَ : لِمَ ؟ فَأُجيبَ خِيفَةَ أن يُصلِّيَ . ويُحتملُ أن يُقدَّرَ غيرُ ذلك . وقد وقعَ في روايةِ القعنبيِّ في المُوطَّأ[٢] : لا يتحرَّى أحدُكم أن يُصلِّيَ ، ومعناهُ : لا يتحرَّى الصَّلاةَ))[٣]. وكانَ الطِّيبيُّ قد تكلَّمَ على هذا التَّركيبِ ، وبيَّنَ أنَّ

النَّصْبَ فيهِ بإضمارِ أنْ ، ولكونِهِ جواباً للنَّهي ، وكذا يُمكنُ حملُهُ على تعلُّقِ يُصلِّي بـ يتحرَّى ، فكلاهُما منهيٌّ عنهُ ، ومُعلَّلٌ ، فقالَ : ((لا يتحرَّى ، نفيٌ بمعنى النَّهي ، وأقولُ : فيُصلِّي ، نُصبَ على إضمارِ أنْ ، وهو جوابُ النَّهي ، ويجوزُ يتعلَّقَ بالفعلِ المنهيِّ عنهُ أيضاً ؛ فالفعلُ المنهيُّ مُعلَّلٌ في الأوَّلِ ، والفعلُ المُعلَّلُ منهيٌّ في الثَّاني . أمَّا تقديرُ الثَّاني فلا يتحرَّى أحدُكم فعلاً يكونُ سبباً لوقوعِ الصَّلاةِ في زمانِ الكراهيةِ ؛ وعلى الأوَّلِ كأنَّهُ لمَّا قيلَ : ((**لا يتحرَّى أحدُكم**)) ، قيلَ : لماذا ينهانا عن ذلك ؟ فقيلَ : خِيفَةَ أنْ يُصلُّوا أوَانَ الكراهيةِ))[٤]. وعندَ تتبُّعِ الرِّواياتِ ، وأقوالِ العُلماءِ يَتبيَّنُ أنْ لا تعارُضَ في وجهَي الرَّفعِ والنَّصْبِ مع القواعدِ النَّحويَّةِ العامَّةِ . أمَّا الجزمُ فإنَّ الَّذي سوَّغهُ أمرانِ :

أحدُهما : لفظيٌّ . والثَّاني : معنويٌّ .

أمَّا اللَّفظيُّ : فقد وقعَ الفعلُ مجزوماً في روايةٍ عندَ البغويِّ ، وفي المُوطَّا ، إذ جاءَ مسبوقاً بـ لا النَّاهيةِ ، مِمَّا يُسوِّغُ العطفَ عليهِ بالجزمِ ، ولفظُهُ : ((**لا يَتَحَرَّ أحَدُكُم فَيُصَلِّي عندَ طُلُوعِ الشَّمسِ ، ولا عندَ غُرُوبِها**))[٥]، وفي لفظٍ : ((... **ولا تَحَيَّنُوا بصلاتِكُم طُلُوعَ الشَّمسِ ، ولا غُرُوبَها** ...))[٦]. وحملَ الكورانيُّ الجزمَ بالعطفِ على قولِهِ : لا يتحَرَّى ، فهو نفيٌ بمعنى النَّهي ، فقالَ : ((قولُهُ : فيُصلِّي ، بالنَّصْبِ على معنى نفي الجمعِ ، أو نفي الصَّلاةِ وحدَها ، ويجوزُ الرَّفْعُ على تقديرِ مبتدأٍ ؛ أي : فهو يُصلِّي ، وجُوِّزَ الجزمُ عطفاً على : لا يتحرَّى ؛ لأنَّ النَّفيَ بمعنى النَّهي))[٧]. وأيَّدَ السُّيوطيُّ معنى النَّهي ، وألمحَ إلى ما ذهبَ إليهِ البغويُّ فقالَ : ((لا يتحَرَّى أحدُكُم : خبرٌ بمعنى النَّهي ، أو نهيٌ حَرَّفَهُ الرُّواةُ ؛ فيُصلِّي : بالنَّصْبِ جوابُ النَّفي ، والرَّفعُ بتقديرِ : فهو))[٨]. وبعد هذا يُمكنُ القولُ إنَّ الأوجُهَ الَّتي ذكرها العُلماءُ في التَّركيبِ المذكورِ كُلُّها مُحتمَلةٌ ، غيرَ أنَّ الجزمَ يرجَحُ عليها ؛ لأنَّهُ قد تَمَّ التَّصريحُ بهِ ، كما وقعَ عند البغويِّ ، واللهُ أعلمُ ..

---

(١) ينظر : مشكاة المصابيح١١١٧/٤ .
(٢) لم أقف على تلك الرِّواية في الموطَّأ .
(٣) فتح الباري٦١/٢ .
(٤) مشكاة المصابيح١١١٧/٤، وينظر : الكواكب الدَّراري٢٢٣/٤ .
(٥) موطَّأ مالك١٦/١(ح ٣٤) ، وينظر : مصابيح السُّنَّة٣٨٤/١ .
(٦) مصابيح السُّنَّة٣٨٤/١(ح٧٤٥) ، وينظر : مصابيح الجامع٢٥٤/٢ .
(٧) الكوثر الجاري٢٥٠/٢، وينظر : مصابيح السُّنَّة٣٨٤/١ .
(٨) التَّوشيح٢٦٢/٢، وينظر : عقود الزَّبرجد٣٣/٢- ٣٤ .

(٢٠)

المسألة الثَّالثةُ : ومنهُ ما جاءَ في قولِهِ : ((... **فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا** ...))[١]، إذ ذكرَ ابنُ حجرٍ أنَّ في هذا التَّركيبِ ثلاثةَ أوجُهَ من الإعرابِ مبنيَّةً على ما ذُكرَ من تعدُّدِ الرِّواياتِ والطُّرقِ ، وما يتحصَّلُ من الفعلِ من دلالاتٍ ؛ إذ بيَّنَ فيهِ جوازَ الرَّفعِ والنَّصْبِ والجزمِ ، فقالَ : ((قولُهُ : **فادعُ اللهَ يُغيثُنا** ؛ أي : فهو يُغيثُنا ، وهذهِ روايةُ الأكثرِ ؛ ولأبي ذَرٍّ : أنْ يُغيثَنَا ، وفي روايةِ إسماعيلَ بنِ جعفرَ ... يُغِثْنَا ، بالجزمِ))[٢]. ثُمَّ تناولَ ابنُ حجرٍ أمراً آخرَ في هذا التَّركيبِ ، يتعلَّقُ بأصْلِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ ، واختلافِ حركةِ أوَّلِ الفعلِ تبعاً لأصلِ المعنى الدَّالِّ عليهِ ، فقالَ : ((ويجوزُ الضَّمُّ في يُغيثُنَا على أنَّهُ من الإغاثةِ ، وبالفتحِ على أنَّهُ من الغَيثِ ، ويُرجِّحُ الأوَّلَ قولُهُ في روايةِ إسماعيلَ بنِ جعفرَ : فقالَ : **اللهُمَّ أغِثْنَا** ... وجائزٌ أنْ يكونَ من الغَوثِ ، أو من الغَيثِ ، والمعروفُ في كلامِ العربِ : غِثنا ؛ لأنَّهُ من الغَوثِ ، وقالَ ابنُ القَطَّاعِ[٣]: غاثَ اللهُ عبادَهُ غَيثاً وغِياثاً : سَقاهُم المطرَ ، وأغاثَهُم : أجابَ دُعاءهُم))[٤]. وتكلَّمَ على اللُّغةِ الأعلى ، والاستعمالِ الأشهرِ لهذهِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ ، والصِّيغةِ الأدلِّ على المعاني المقصُودةِ في هذا الحديثِ ، واحتمالِ التَّعبيرِ المذكورِ للمعاني المُرادةِ منهُ ، فقالَ : ((... غاثَ اللهُ عبادَهُ غَيثاً ، وغِيَاثاً : سَقاهُم المطرَ ، وأغاثَهُم : أجابَ دُعاءَهُم ، ويُقالُ : غَاثَ وأغَاثَ بمعنى ، والرُّباعيُّ أعلى . وقالَ ابنُ دُريدٍ[٥] : الأصلُ غاثَهُ اللهُ يَغُوثُهُ غَوثاً فأُغِيثَ ، واستُعمِلَ أغَاثَهُ ، ومن فتَحَ أوَّلَهُ فمن الغيثِ ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ معنى أغِثْنَا : إعطِنَا غَوثاً وغَيثاً))[٦]. وكانَ ابنُ دُريدٍ قد تكلَّمَ على هذهِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ ، وبيَّنَ أنَّ الأصلَ فيها الثُّلاثيُّ ، وقد أُميتَ ، واستُعمِلَ منها الرُّباعِيُّ ، فقالَ : ((الغَوثُ : اسمٌ ، يُقالُ : غاثَهُ يغُوثُهُ غَوثاً ، وهو الأصلُ ، وأغَاثَهُ يُغِيثُهُ إغاثَةً ، فأُمِيتَ الأصلُ من هذا ، واستُعمِلَ أغَاثَهُ يُغِيثُهُ إغَاثَةً))[٧]. وجاءَ في كتابِ الأفعالِ : ((... وقيلَ : غاثَهُم ، وأغَاثَهُم بمعنَى))[٨]. وعندَ النَّظرِ في أقوالِ سائرِ اللُّغويِّينَ ، ومَن تابعَهُم من شُرَّاحِ الحديثِ يتَبيَّنُ أنَّ المعنَيَينِ مطروقانِ في التَّعبيرِ الوارِدِ في الحديثِ ، مع التَّصريحِ بأنَّ حملَهُ على الرُّباعيِّ أعلى ؛ جاءَ في اللِّسانِ : ((اللهُمَّ أَغِثْنَا : بالهمزةِ من الإغاثَةِ ، ويُقالُ فيهِ : غَاثَهُ يَغِيثُهُ ، وهو قليلٌ))[٩].

---

(١) البخاري٢/٢٨(ح١٠١٣، ١٠١٤) ، وفتح الباري٢/٥٠١ ـ ٥٠٨ .
(٢) فتح الباري٢/٥٠٣ .
(٣) هو عليُّ بنُ جعفر ، المعروف بابن القطَّاع الصِّقلِّي (ت ٥١٥هـ) ، صاحب كتاب الأفعال ، وينظر كلامُهُ في كتاب الأفعال٢/٤٤٢ .
(٤) فتح الباري٢/٥٠٣ .
(٥) ينظر : جمهرة اللُّغة١/٤٢٩ .
(٦) فتح الباري٢/٥٠٣، وينظر : المخصَّص١/٢٢٠ .
(٧) جمهرة اللُّغة١/٤٢٩ .
(٨) كتاب الأفعال٢/٤٤٣، لابن القطَّاع الصِّقلِّي .
(٩) اللِّسان٢/١٧٤، وينظر : الصِّحاح١/٢٨٩، والنِّهاية٣/٣٩٣ .

(٢١)

وقد وقفَ عندَ هذا التَّركيبِ غيرُ واحدٍ من شُرَّاحِ الحديثِ ، وتابعُوا اللُّغويِّينَ في أقوالِهِم ، وما ذهبُوا إليهِ ، ونقلُوا أقوالَ بعضِ اللُّغويِّينَ ، وآراءَهُم في المقصُودِ من التَّعبيرِ المذكورِ ؛ جاءَ في مطالعِ الأنوارِ : ((قولُهُ : فادعُ اللهَ يَغِيثُنَا - بفتحِ الياءِ - من الغَيثِ والغَوثِ معَاً ، وجوابُ الأمرِ محذوفٌ يدلُّ عليهِ الكلامُ ... وعندَ أكثرِهِم : يَغِثْنَا ، على الجوابِ ، ومنهُم من ضَمَّ الياءَ ، من الإغاثَةِ والغَوثِ ، وهو الإجابَةُ))[١]. وقالَ الدَّماميني : ((... فادعُ اللهَ يَغِثْنَا - بفتحِ الياءِ وبالجزمِ - على الجوابِ ، ورُويَ برفْعِ الفعلِ ، وضَمِّ الياءِ ، من الإغاثَةِ ، وهي الإجابَةُ ، ولعلَّ الأصلَ : أنْ يُغيثَنَا ، فحُذِفَتْ أنْ فارتفعَ الفعلُ ، وهل ذلك مقيسٌ ؟ فيهِ خلافٌ))[٢] .

وعندَ النَّظرِ في كُلِّ ما تقدَّمَ ، وغيرِهِ يظهرُ لي أنَّ المعنَيَينِ مُحتمَلانِ في لفظِ الفعلِ ((**يُغِيثُنَا**)) ؛ فهو يحتمِلُ الإغاثةَ ؛ لأنَّ القومَ شارفُوا على الهلاكِ ، ويحتمِلُ طلبَ الغيثِ ؛ لأنَّ بهم حاجةً إليهِ ؛ لدفعِ أسبابِ الهلاكِ ، أو ما يُؤدِّي إليهِ . ومن جهةِ الإعرابِ فإنَّ لفظَ الفعلِ ، وتركيبَ الجملةِ يحتمِلُ الأوجُهَ الثَّلاثةَ أيضاً ؛ إذ يحتمِلُ الرَّفعَ والنَّصبَ والجَزمَ . ويبدو لي أيضاً رجحانُ الجزمِ ؛ لأنَّهُ جوابُ الطَّلبِ . أمَّا الوجهانِ الآخرانِ فإنَّهُما مبنيَّانِ على التَّأويلِ القابلِ للرَّدِّ ، أو القبولِ .

المسألةُ الرَّابعةُ : ومن ذلك ما جاءَ في قولِهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – لمَنْ سألَهُ : أيُّ الصَّدقةِ أفضلُ ؟ : ((**أَنْ تَصَدَّقَ وأنتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ ، تَأمُلُ الغِنَى ، وتَخشَى الفَقْرَ، وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إذا بَلَغَتْ الحُلقُومَ** ...))[٣]. وهنا يقفُ ابنُ حجرٍ عندَ قولِهِ : ((**ولا تُمْهِلْ**)) ؛ ليُبيِّنَ أنَّ إعرابَهُ على وُجُوهٍ ثلاثةٍ ؛ فهو مجزومٌ على النَّهيِ ، ويجوزُ رفعُهُ على أنَّ لا نافيةٌ ، ونصبُهُ على أنَّهُ معطوفٌ على تَصَدَّقَ ، إذ يقولُ : ((قولُهُ : ولا تُمْهِلْ ، بالإسكانِ على أنَّهُ نهيٌ ، وبالرَّفعِ على أنَّهُ نفيٌ ، ويجوزُ النَّصْبُ))[٤]. ولم يُبيِّن عِلَّةَ النَّصْبِ ، وقد بيَّنها الطِّيبيُّ بالقولِ : ((قولُهُ : ولا تُمْهِلْ ، عطفٌ على تَصَدَّقَ ، وكلاهُما خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ ، أي : أفضَلُ الصَّدقةِ أنْ تَصَدَّقَ ...))[٥]. وتبعَهُ الكرمانيُّ فرجَّحَ النَّصْبَ ، وأغفَلَ ذكرَ الرَّفعِ ، فقالَ : ((ولا تُمْهِلْ ، بنصْبِ اللَّامِ ، وفي بعضِها بسُكُونِها))[٦]، وتبعَهُ أيضاً ابنُ الملكِ ، فذكرَ النَّصْبَ والجزمَ ، وسكتَ عن الرَّفعِ[٧].

---

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار١٦٩/٥، وينظر : الكواكب الدَّراري١٠٥/٦، والتَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢٤٤/٨، لابن الملقن .

(٢) مصابيح الجامع٥٤/٣، وينظر : اللَّامع الصَّبيح٤٢١/٤ .

(٣) البخاري١١٠/٢(ح١٤١٩، وينظر : ٢٧٤٨) ، وفتح الباري٣٧٤/٥ .

(٤) فتح الباري٣٧٤/٥ .

(٥) شرح المشكاة ١٥٢٦/٥ .

(٦) الكواكب الدَّراري١٨٨/٧، وينظر : التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح ٢٨٩/١٠، لابن الملقن .

(٧) ينظر : شرح المصابيح٤٥٦/٢ .

(٢٢)

وذهبَ الدَّماميني إلى القولِ بالأوجُهِ الثلاثةِ ؛ إذ أشارَ إلى جوازها جميعاً من غيرِ تصريحٍ بعِلَّةِ الإعرابِ ، فقالَ : ((ويجوزُ فيهِ ثلاثةُ أوجُهَ : النَّصْبُ والرَّفعُ والجزمُ ، ووجهُهَا ظاهرٌ))[١]. وانفردَ ابنُ زكريَّا الأنصاريُّ بالقولِ بالرَّفعِ على الاستئنافِ ، فقالَ : ((ولا تُمْهِلْ : بكسرِ الهاءِ ، وبالجزمِ على النَّهي ، وبالنَّصْبِ عطفٌ على تَصَدَّقَ ، وبالرَّفعِ على الاستئنافِ))[٢]. ويمكنُ القولُ بعدَ هذا إنَّ الأوجُهَ الثلاثةَ الَّتي ذُكرتْ ، تُوافقُ - برُمَّتِها – القواعدَ النَّحويَّةَ ، وأقوالَ النُّحاةِ ، مع تفاوُتٍ يسيرٍ في أيِّ الأوجُهِ أرجَحُ ، وأوفَقُ لمُرادِ الحديثِ ومقصودِهِ ..

المطلبُ الثَّالث
ما أُعربَ بأربعةِ أوجُهَ من الأسماءِ والأفعالِ

وفيهِ ثلاثُ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : ما جاءَ في قولِهِ :((... **لمَّا كسَفَتْ الشَّمسُ على عَهدِ رسُولِ اللهِ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - نُودِيَ إنَّ الصَّلاةَ جامِعَةٌ**))[٢]. وهنا يقفُ ابنُ حجرٍ عندَ قولِهِ :((**إنَّ الصَّلاةَ جامِعَةٌ**)) ؛ مبيِّناً أنَّ فيهِ أربعةَ أوجُهَ من الإعرابِ :

الأوَّل : النَّصبُ فيهما على الحكايةِ .

الثاني : إنَّ الصَّلاةَ منصوبةٌ على الإغراءِ ، وجامعةً على الحالِ .

الثَّالث : الرَّفعُ فيهما على الابتداءِ والخبرِ .

الرَّابعُ : رفعُ جامعة صفةً للصَّلاةِ ، والخبرُ محذوفٌ .

وقد أجملَ ابنُ حجرٍ ذلكَ بالقولِ : ((هو بالنَّصبِ فيهما على الحكايةِ ، ونصبِ الصَّلاةِ في الأصلِ على الإغراءِ ، وجامعةٌ على الحالِ ، أي : احضرُوا الصَّلاةَ في حالِ كونِها جامعةً ، وقيلَ : برفعهما على أنَّ الصَّلاةَ مبتدأٌ ، وجامعةٌ خبرُهُ ، ومعناهُ : ذاتُ جماعةٍ ، وقيلَ : جامعةٌ صفةٌ ، والخبرِ محذوفٌ ، تقديرُهُ : فاحضرُوها))[٣]. وتتَّضحُ هذهِ اللأوجهُ بشكلٍ أفضلَ عند الكرمانيِّ الَّذي أكَّدَ إعرابَ هذا التَّركيبِ بالأوجهِ الأربعةِ الَّتي ذكرها ابنُ حجرٍ ، إذ أوجزها مُفصَّلةً ، فقالَ : ((قولُهُ : بالصَّلاةِ ، هي منصوبةٌ على الإغراءِ ، أي : الزموها ، وجامعة منصوبةٌ على الحالِ ، وحرفُ الجرِّ لا يظهرُ أثرُها في لفظِ الصَّلاةِ ؛ لأنَّهما على سبيلِ الحكايةِ ___

---

(١) ينظر : مغني اللَّبيب : ٣٢٢ .
(٢) البخاري٢/٣٤(ح١٠٤٥، ١٠٥١) ، وفتح الباري٢/٥٣٣ .
(٣) فتح الباري٢/٥٣٣ .

على إعرابِها الَّذي لها قبل وُقوعِها في هذا التَّركيبِ ، وفي بعضِها : أنْ الصَّلاةُ - بتخفيفِ النُّونِ - وهي أنْ المُفسِّرةُ ، وفي بعضِها بتشديدِها ، فيكونُ خبرُ إنَّ محذوفاً ، نحو : حاضرةٌ ، اللهمَّ إلَّا إذا تثبتُ

روايةُ رفعِ لفظِ جامعة . وقالَ بعضُ الفقهاءِ : جازَ فيهِ رفعُ الكلمتينِ أيضاً ، ورفعُ الأوَّلِ ، ونصبُ الثَّاني ، وبالعكسِ))[١]. وزادَ البرماويُّ على قولِ الكرمانيِّ : ((وفي إنَّ حرفُ جرٍّ مُقدَّرٌ ، أي : بأنَّ ، ولا تأثيرَ لَه في اللَّفظينِ ، بل هما على وجهِ الحكايةِ))[٢]. ويزدادُ الأمرُ وضوحاً عندَ ابنِ زكريَّا الأنصاريِّ ؛ إذ ذكرَ الأحوالَ الإعرابيَّةَ للتَّركيبِ المذكورِ آنفاً ، وما يحتملُهُ من تأويلاتٍ ، وما جاءَ فيهِ من رواياتٍ ، فقالَ : ((نُوديَ : بالبناءِ للمفعولِ ، ((**أنْ الصَّلاةُ جامِعَةٌ**)) بفتحِ الهمزةِ ، وتخفيفِ النُّونِ مفسِّرةً ، ورفعِ الصَّلاةِ ، وفي نسخةٍ بتشديدِها ونصبِ الصَّلاةِ ، وفي أخرى : نُوديَ بالصَّلاةِ جامعةٌ ، فالخبرُ جامعةٌ إنْ رفعَ ، ومحذوفٌ إنْ نصبَ ، أي : إنَّ الصَّلاةَ حالةَ كونِها جامعةً ذات جماعةٍ حاضرةٍ ، ويجوزُ كسرُ إنْ ؛ بتنزُّلِ النِّداءِ منزلةَ القولِ))[٣]. وأجدُ فيما إليهِ إغناءً للمسألةِ عن المزيدِ والإطالةِ .

المسألةُ الثَّانيةُ : ومن ذلك ما جاءَ في حديثِ مَصَارعِ المشركينَ في بدرٍ من قولِهِ : ((... فأتاهُ أبو جهلٍ فقالَ : يا أبا صفوانَ ، إنَّكَ متى ما يَرَاكَ النَّاسُ قد تَخلَّفْتَ ، وأنتَ سَيِّدُ أهلِ الوادي تَخَلَّفُوا معكَ ...))[٤]، إذ وقفَ ابنُ حجرٍ عندَ هذا التَّركيبِ ، وتكلَّمَ على ما فيهِ من رواياتٍ ، نَتَجَ عنها أربعةُ أوجُهَ إعرابيَّةٌ للفعلِ يَرَاكَ ، تتعلَّقُ جميعُها بأحوالِ ((متى)) ، ومعانيها :

الأوَّلُ : إنَّ متى شرطيَّةٌ جازمةٌ ، غيرَ أنَّها جاءتْ مكفوفةً بـ ما في روايةِ الكِشْمِيهَنيِّ ، كما ذكر ابنُ حجرٍ بقولِهِ : ((في روايةِ الكِشْمِيهَنيِّ وحدَهُ : ((**مَتَى ما يَرَاكَ النَّاسُ**)) ، بزيادةِ ما ، وهي الزَّائدةُ الكَافَّةُ عن العملِ))[٥]، فالفعلُ هنا مرفوعٌ ، وحركةُ الرَّفعِ مقدَّرةٌ على الألفِ .

الثَّاني : أنَّ متى شرطيَّةٌ جازمةٌ ، والفعلُ هنا مجزومٌ بها ، غيرَ أنَّهُ في هذا التَّركيبِ ليسَ مُضارعاً لرأى ، بل هو مضارعُ رَاءَ ، وقد ذهبَ ابنُ مالكٍ في تخريجِ ثُبوتِ الألفِ إلى ((أن يكونَ رَاءَ بمعنى رَأى ؛ كقولِ الشَّاعرِ : **إذا**

رَاءَنِي أبدَى بَشَاشَةَ واصِلٍ ويَألَفُ شَنْآنِي إذا كنتُ غائِبا[٦] ومُضارعُهُ يَرَاءُ

، فجُزِمَ فصارَ يَرَأ ، ثُمَّ أُبدِلَتْ همزتُهُ ألِفاً ، فثبتتْ موضعَ الجزمِ ، كما ثبتتْ الهمزةُ الَّتي هي بدلٌ منها ، ومثلُهُ : (**أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ**)[٧]، في وقْفِ حمزةَ وهشامٍ[٨]))[٩]، قالَ ابنُ حجرٍ : ((وهي لُغةٌ في رأى))[١٠].

---

(١) الكواكب الدَّراري٦/١٣٢، وينظر : التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٨/٣٢١ .
(٢) اللَّامع الصَّبيح٤/٤٦٢، وينظر : عقود الزَّبرجد٢/٦٩، والتَّوشيح شرح الجامع الصَّحيح٣/٩٣٣ . (٣) منحة الباري٣/١٢٤ . (٤) البخاري٥/٧١(ح٣٩٥٠) ، وفتح الباري٧/٢٨٣ .
(٥) فتح الباري٧/٢٨٤ . (٦) لم أقف على قائل هذا البيت .
(٧) النَّجم : ٣٦ .
(٨) ينظر : التَّيسير في القراءات السَّبع : ٣٧ .
(٩) شواهد التَّوضيح : ٧١ .
(١٠) فتح الباري٧/٢٨٤ .

(٢٤)

والوجه الثَّالث : أنَّ الفعلَ مرفوعٌ ؛ لأنَّ متى - هنا - أشبهتْ إذا فلم يُجزم بها ، وقد وجَّهها ابنُ مالكٍ بقولِهِ : ((أنْ تكونَ متى شُبِّهتْ بـ إذا فأُهمِلَتْ ، كما شُبِّهتْ إذا بـ متى فأُعمِلَتْ ، كقولِ النَّبيِّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - لعليٍّ وفاطمةَ رضيَ اللهُ عنهما : ((**إذا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرا أربَعَاً وثلاثينَ ، وتُسبِّحَا ثلاثاً وثَلاثِينَ ، وتَحمدَا ثَلاثاً وثَلاثِينَ**))[١]، وهو في النَّثرِ نادرٌ ، وفي الشِّعرِ كثيرٌ ...))[٢].

والوجهُ الرَّابعُ : أنَّ الفعلَ المُضارعَ مجزومٌ بـ متى ، وهو الأصلُ في عملِها ؛ وذلك بناءً على ما جاءَ من الرِّوايةِ بهذا الوجهِ ، قالَ ابنُ حجرٍ : ((وقعَ في روايةِ الأُصيليِّ : متى يَرَكَ النَّاسُ ، وهو الوجهُ))[٣]. وكانَ ابنُ مالكٍ حملَ أحدَ أوجُهِ إثباتِ الألِفِ في الفعلِ بعدَ متى على لُغةِ الإشباعِ ، وعَدَّهُ أحَدَ الأوجُهِ لإثباتِ الألِفِ ، فقالَ : ((الوجهُ الرَّابعُ : أن يكونَ من بابِ الإشباعِ ، فتكونُ الألِفُ متولِّدةً عن إشباعِ حركةِ الرَّاءِ بعدَ سقوطِ الألِفِ الأصليَّةِ جزماً ؛ وهي لُغةٌ معروفةٌ ، أعنِي إشباعَ الحركاتِ الثَّلاث ، وتوليدَ الأحرفِ الثَّلاثةِ بعدها))[٤]. وهذا الَّذي ذكرَهُ ابنُ مالكٍ ، وابنُ حجرٍ يُغنِي عن الإطالةِ ، ويفي بالغرَضِ .

المسألةُ الثَّالثةُ : ومنهُ ما جاءَ في حديثِ أُمِّ زَرْعٍ : ((... **قالت الأولى : زَوجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ ، على رَأسِ جَبَلٍ : لا سَهْلٍ فيُرتَقَى ، ولا سَمِينٍ فَيُنتَقَلُ** ...))[٥]. وهنا يقفُ ابنُ حجرٍ ؛ ليُبيِّنَ أنَّ في قولِهِ : ((لا سَهْلٍ فيُرتَقَى ، ولا سَمِينٍ فيُنتَقَلُ)) أربعةَ أوجُهَ من الإعرابِ ؛ بناءً على ما فيهِ من تعدُّدٍ في الرِّوايةِ :

الأوَّلُ : الفتحُ فيهما بلا تنوينٍ .

الثَّاني : الرَّفعُ فيهما على أنَّهُ خبرُ مبتدأ مضمرٍ ، أي : لا هو سَهلٌ .

الثَّالثُ : جوازُ الجَرِّ فيهما على أنَّهما صفتانِ لجملٍ وجبلٍ .

الرَّابعُ : قالَ ابنُ حجرٍ : ((... ووقعَ في روايةِ عقبةَ بنِ خالدٍ عن هشامٍ عندَ النَّسائيِّ[٦]، بالنَّصبِ منوَّناً فيهما : لا سَهلاً ، ولا سَمِيناً ، وفي روايةِ عمرَ بنِ عبداللهِ بنِ عُروةَ عندَهُ : لا بالسَّمينِ ، ولا بالسَّهلِ))[٧].

---

(١)البخاري٥/١٩(ح٣٧٠٥) .
(٢) شواهد التَّوضيح : ٧١- ٧٢ .
(٣) فتح الباري٧/٢٨٤ .
(٤) شواهد التَّوضيح : ٧٤، وينظر : سرُّ صناعة الإعراب١/٢٧ .
(٥) البخاري٧/٢٧(ح٥١٨٩) ، وفتح الباري٩/٢٥٦ .
(٦) لم أقف على شيءٍ من هذا في كتب النَّسائيِّ .
(٧) فتح الباري٩/٢٥٩ .

وعندَ تتبُّعِ أقوالِ العلماءِ في هذا التَّركيبِ نجدُ أنَّ أغلبهم لم يذكر فيهِ سوى ثلاثةِ أوجُهَ ، ويكادُ ابنُ حجرٍ ينفردُ بالقولِ بإعرابِهِ على أربعةِ أوجُهَ ؛ إذ ذهبَ القاضي عياضٌ إلى القولِ بالأوجُهِ الثَّلاثةِ ، وقد أفاضَ في توضيحِ تلك الأوجُهِ ، وبَسَطَ القولَ فيها ، وفصَّلَ أحوالها مُرجِّحاً فيها الرَّفعَ ، ومستدلَّاً عليهِ بما جاءَ من شواهدَ من التَّنزيلِ ، وكلامِ العربِ ، فقالَ : ((... وقولُها : ولا سَهلَ فيُرتَقى : يجوزُ فيهِ ثلاثةُ وُجوهٍ ، كُلُّها مرويَّةٌ : نَصْبُ لامِ سَهلَ دونَ تنوينٍ ، ورفعُهُما وخفضُهُما مُنوَّنةً))[١] . ثُمَّ بيَّنَ توجيهَهُ لها ، وترجيحَهُ فقالَ : ((وأعرَبُها عندي ها هنا الرَّفعُ في الكلمتينِ ؛ ووجْهُهُ أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ : لا هو سَهلٌ ، أو : لا هذا سَهلٌ ، ولا ذاك سمينٌ ، أو : لا الجبلُ سَهلٌ ، ولا اللَّحمُ سَمينٌ ، فيكونُ كلُّ واحدةٍ من الكلمتينِ خبراً لمُبتدأٍ محذوفٍ ... ويَصِحُّ أن يكونَ سَهلاً مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ مقدَّرٌ ، أي : لا سَهلُ في هذا مُرتَقى ، ولا سَمينُ من هذا مُنتَقى ، ومثلُهُ قولُهُ تعالى : (**لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ**)[٢]، فهي بالوجهينِ ، وتكونُ لا ها هنا بمعنى ليس))[٣] . ووجَّهَ النَّصبَ والجَرَّ بالقولِ : ((وأمَّا وجهُ نصبِ سَهلٍ ، فعلى إعمالِ لا وجعلِها ناقصةً محذوفةَ الخبرِ، فيُنصَبُ بها ، والتقديرُ : لا سَهلَ فيهِ ، أو منهُ ، مثلُ قولِهم : لا بأسَ ولا خوفَ ، ومنهُ قولُهُم : لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ . وأمَّا الخفضُ فعلى وجهينِ : على النَّعتِ للجبلِ ، وترْكِ إعمالِ لا ، وتقديرُها مُلغاةً زائدةً في اللَّفظِ لا في المعنى ، وهو أحدُ وجوهِها عندَ النُّحاةِ[٤]، كقولِهم : سِرتُ بلا زادٍ ، وعجِبتُ من لا شيءَ ، فإنَّ لا مُلغاةُ العملِ ، زائدةٌ في اللَّفظِ لا في المعنى))[٥] . وإلى ذلك ذهبَ الزَّركشيُّ أيضاً[٦]، ولم يُشر الكرمانيُّ في إعرابِ ((**لا سَهل**)) إلى غيرِ الرَّفعِ والجَرِّ[٧] . وأخذَ ابنُ المُلقِّنِ بما ذهبَ إليهِ القاضي عياضٌ ، ونقلَ كلامَهُ[٨] . وأيَّدَ العينيُّ ضمناً ما ذهبَ إليهِ ابنُ حجرٍ من القولِ بالوجهِ الرَّابعِ في إعرابِ ((**لا سَهل ، ولا سَمين**)) مُستدلَّاً بما أُشِيرَ إليهِ من روايةٍ عندَ النَّسائيِّ[٩] . في حينِ أنكرَ الدَّماميُّ وجهَي الرَّفعِ والجَرِّ ، وأبطلَ توجيهاتِ القاضي عياضٍ ، ومن وافقَهُ ، فقالَ : ((قلتُ : ويلزمُ عليهِ إلغاءُ لا مع عدمِ التَّكريرِ في توجيهِ الرَّفعِ ، ودخولُ لا على الصِّفةِ المُفردةِ مع انتفاءِ التَّكريرِ في توجيهِ الجَرِّ ، وكلاهُما باطلٌ))[١٠] . ويُؤيِّدُ هذا ما اتَّفقَ عليهِ الشُّرَّاحُ من حملِها على النَّعتِ ، دونَ الإلغاءِ .

---

(١) بُغية الرَّائد فيما ورد في حديث أمِّ زرع من الفوائد : ١٧ .
(٢) البقرة : ٢٥٤ .
(٣) بُغية الرَّائد : ١٨ .
(٤) ينظر : مغني اللَّبيب : ٣٢٩- ٣٣٠ .
(٥) بُغية الرَّائد : ١٨ .
(٦) ينظر : التَّنقيح لألفاظ الجامع الصَّحيح٣/١٠٤٥ .
(٧) ينظر : الكواكب الدَّراري١٩/١٣٢ .
(٨) ينظر : التَّوضيح٢٤/٥٧٠، وعقود الزَّبرجد٣/٢٤٠ .
(٩) ينظر : عمدة القاري٢٠/١٦٩ .
(١٠) مصابيح الجامع٩/٤٤، وينظر : منحة الباري٨/٤٠٠ .

(٢٦)
خاتمةُ البَحثِ

بعد أن وقفنا على نماذجَ مِمَّا وقفَ عندَهُ الإمامُ ابنُ حجرٍ من نصوصِ الحديثِ ، والمواضعِ الَّتي اختلفتْ فيها أوجُهُ الإعرابِ وتعدَّدتْ ، بسببِ تعدُّدِ طرقِ الرِّوايةِ ، وأثرها في تبايُنِ أوجُهِ الإعرابِ في مواضعَ كثيرةٍ من نصوصِ الحديثِ الشَّريفِ ، أُسجِّلُ هنا أبلغَ عباراتِ الثَّناءِ ، على الجهودِ الَّتي بذلها علماؤُنا - عليهم رحمةُ اللهِ ورضوانُهُ - في خدمةِ الحديثِ الشَّريفِ ، والسُّنَّةِ المطهَّرةِ برُمَّتِها ، فأثمرَتْ تلك الجهودُ أسفاراً من المُؤلَّفاتِ ، ونفائِسَ من المُصنَّفاتِ في هذا المجالِ ؛ فشملتْ جهودُهم شرحَ الحديثِ النَّبويِّ ، وبيانَ مظاهرِ الإعجازِ فيهِ ؛ من أوجُهِ البلاغةِ ، والاستعمالاتِ اللُّغويَّةِ ، فضلاً عمَّا وقعَ فيهِ من المباحثِ النَّحويَّةِ ، وما صاحَبَها من تنوُّعِ طرقِ الرِّوايةِ ، مِمَّا أوقعَ التَّبايُنَ في أوجُهِ الإعرابِ .

وأُشيرُ هنا إلى أنَّ ما جاءَ في هذهِ الصَّفحاتِ ما هو إلَّا نماذجَ يَسيرةٌ مِمَّا اشتملَ عليهِ (**فتح الباري**) ، وما فَتَحَ اللهُ على صاحبِهِ من أنوارِ العلومِ ، وأنواعِ المعارفِ ؛ فالَّذي يُطالعُ هذا الكتابَ ، وما أُودِعَ فيهِ من كنوزِ المعرفةِ ، ولطائِفِ الإشاراتِ ، وما أحاطَ بِهِ صاحبُهُ من سِعةِ الاطِّلاعِ ، ودِقَّةِ النَّظرِ ، يُدركُ منزلَةَ ابنِ حجرٍ ، وما أفاضَ اللهُ عليهِ من المعارفِ ، ويُدركُ قيمةَ هذا الكتابِ الكبيرِ ، والسِّفرِ الجليلِ ، فغدا بذلكَ بُغيَةَ الباحثين ، ومطلبَ الدَّارسينَ ، إذ فاقَ الكثيرَ مِمَّا صُنِّفَ في علومِ الحديثِ ، وما كُتِبَ من شُروحِهِ في العصورِ السَّابقةِ لعصرِ ابنِ حجرٍ ، والعصورِ الَّتي تلتْ .

أسألُ اللهَ تعالى أن أكونَ قد وُفِّقتُ فيما قدَّمتُ ، وأستغفرُهُ وأتُوبُ إليهِ ، والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخراً .

ثَبْتُ المَصادرِ

القرآن الكريم

- **إتحاف المهَرةِ بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : مركز خدمة السُّنَّة والسِّيرة ، بإشراف د. زهير بن ناصر النَّاصر، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة ، ومركز خدمة السُّنَّة لسِّيرة النَّبويَّة بالمدينة ، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب** : محمَّد بن يوسف ، أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق د . مصطفى أحمد النَّمَّاس ، مطبعة المدني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري** : أحمد بن محمَّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، أبو العباس شهاب الدِّين (ت٩٢٣هـ) ، المطبعة الكبرى الأميريَّة - مصر .
- **الأزهية في علم الحروف** : علي بن محمَّد النَّحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **الأصول في النَّحو** : أبو بكر محمَّد بن السَّري بن سهل النحوي المعروف بابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسَّسة الرِّسالة ، لبنان – بيروت .
- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبوي** : أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محبُّ الدِّين (ت٦١٦هـ) ، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه : د. عبد الحميد هنداوي مؤسَّسة المختار للنَّشر والتَّوزيع ، مصر- القاهرة ، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- **إعراب القرآن** : أبو جعفرالنَّحَّاس أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحوي (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلَّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمَّد علي بيضون ، دار الكتب العلميَّة – بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ .
- **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم** : العلَّامة،القاضي أبوالفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السَّبتي ، أبو الفضل (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق : د . يحيى إسماعيل ، دارالوفاء للطِّباعة والنَّشروالتَّوزيع – مصر، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨م .
- **ألفيَّة ابن مالك** : محمَّد بن عبدالله ، ابن مالك الطَّائي الجياني ، أبو عبدالله ، جمال الدِّين (ت٦٧٢هـ) ، دار التَّعاون .
- **أمالي السُّهيلي** : أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبدالله الأندلسيُّ (٥٠٨ - ٥٨١) في النَّحو واللُّغة والحديث والفقه ، تحقيق : محمَّد إبراهيم البنَّا ، مطبعة السَّعادة .
- **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك** : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف ، أبو محمَّد ، جمال الدِّين ، ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشَّيخ محمَّد البقاعي دارالفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع .
- **البحر المحيط في التَّفسير** : أبو حيَّان ، محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان ، أثير الدِّين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : صدقي محمَّد جميل ، دارالفكر- بيروت ، ١٤٢٠هـ .
- **بغية الرَّائد فيما ورد في حديث أُمِّ زرع من الفوائد** : تصنيف الشَّيخ الفقيه الأجلِّ القاضي الحافظ ، أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبيِّ - مخطوط .
- **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل** : أبو حيَّان الأندلسي ، تحقيق : د. حسين هنداوي دار القلم - دمشق ، ودار إشبيليا ، ط١ .
- **تفسير البيضاوي - أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل** : ناصر الدِّين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشِّيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ، تحقيق : محمَّد عبد الرَّحمن المرعشلي دار إحياء التُّراث العربي - بيروت ، ط١، ١٤١٨هـ .
- **تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن** : أبو عبدالله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي ، شمس الدِّين القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصريَّة - القاهرة ، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- **التَّلخيص شرح الجامع الصَّحيح للبخاريِّ** : تأليف الإمام العلَّامة محيي الدِّين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النَّوويِّ (ت٦٧٦هـ) ، حقَّقه : أبو قتيبة نظرمحمد الفاريابي ، دارطَيبة للنَّشروالتَّوزيع ، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .
- **التَّنقيح لألفاظ الجامع الصَّحيح** : محمَّد بن بهادر بن عبدالله التركي ، بدر الدِّين الزَّركشي ، تحقيق : يحيى بن محمَّد علي الحكمي ، مكتبة الرَّشد ، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- **التَّوجيه النَّحوي وأثره في دلالة الحديث النَّبويِّ الشَّريف** - دراسة في الصَّحيحين : د. نشأت علي محمود عبد الرَّحمن ، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت ، ط١، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م .
- **التَّوشيح شرح الجامع الصَّحيح** : عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : رضوان جامع رضوان ، مكتبة الرَّشيد - الرِّياض ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- **التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح** : سراج الدِّين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأَنصاري الشَّافعي ، المعروف بابن الملقّن (ت٨٠٤هـ) ، تحقيق : دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التُّراث ، إصدار وزارة الأَوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة - دولة قطر .
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** : محمَّد بن يوسف بن أحمد ، محبُّ الدِّين الحلبي ثمَّ المصري ، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق أ . د. علي محمَّد فاخر وآخرين ، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع - القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .
- **التَّيسير في القراءات السَّبع** : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : أوتو تريزل ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور** : نصر الله بن محمَّد بن محمَّد بن عبد الكريم الشَّيبانيُّ الجزريُّ ، أبو الفتح ، ضياء الدِّين ، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت٦٣٧هـ) تحقيق : مصطفى جواد ، مطبعة المجمع العلمي ١٣٧٥هـ .
- **الجمل في النَّحو** : أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديُّ البصريُّ (ت١٧٠هـ) ، تحقيق : د. فخر الدِّين قباوة ، ط٥ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **الجنى الدَّاني في حروف المعاني** : أبو محمَّد بدرالدِّين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المراديُّ المصريُّ المالكيُّ (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدِّين قباوة ، والأستاذ محمَّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميَّة - بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **جمهرة اللُّغة** : أبو بكر محمَّد بن الحسن بن دريد الأزديُّ (ت٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .
- **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك** : أبو العرفان محمَّد بن عليّ الصَّبَّان الشَّافعيّ (ت١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلميَّة - بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- **الحدود في علم النَّحو** : أحمد بن محمَّد بن محمَّد البجائي الأبَّذيّ ، شهاب الدِّين الأندلسي (ت٨٦٠هـ) ، تحقيق : نجاة حسن عبدالله ، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة العدد : ١١٢- السنة ٣٣- ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- **خزانة الأَدب ولبُّ لباب لسان العرب** : عبد القادربن عمرالبغدادي(ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السَّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط٤، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٧م .
- **الخصائص** : أبوالفتح عثمان بن جنِّي الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب - ط٤ .
- **ديوان زهير بن أبي سلمى** : تحقيق : علي حسن فاعور، دار الكتب العلميَّة ، ط١، ١٤٠٨- ١٩٨٨ .
- **سنن ابن ماجة** : ابن ماجة أبو عبدالله محمَّد بن يزيد القزويني ، وماجة اسم أبيه يزيد (ت٢٧٣هـ) ، تحقيق : محمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربيَّة - فيصل عيسى البابي الحلبي .

- **سنن أبي داود** : أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني(ت٢٧٥هـ) ، ضبط وتصحيح : محمد عدنان بن ياسين درويش ، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- **سنن الدَّارمي** : أبو محمَّد عبدالله بن عبد الرَّحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصَّمد الدَّارمي ، التَّميمي السَّمرقندي (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق : حسين سليم أسد الدَّاراني ، دار المغني للنَّشر والتَّوزيع - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م .
- **السُّنن الكبرى** : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجردي الخراساني ، أبو بكر البيهقيُّ (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميَّة - بيروت - لبنان ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- **السُّنن المأثورة للشَّافعيِّ** : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزنيُّ (ت٢٦٤هـ) ، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المعرفة – بيروت ، ط١، ١٤٠٦ .
- **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك** : تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دارالفكر- بيروت .
- **شرح أبيات سيبويه** : يوسف بن أبي سعيد الحسين بن عبدالله بن المرزبان ، أبو محمَّد السِّيرافيُّ (ت٣٨٥هـ) ، تحقيق : د. محمَّد علي الرِّيح هاشم ، راجعه : طه عبد الرَّؤوف سعد مكتبة الكلِّيَّات الأزهريَّة ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، القاهرة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **شرح الأشمُوني على ألفيَّة ابن مالك** : علي بن محمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدِّين الأُشْمُوني الشَّافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دارالكتب العلميَّة - بيروت - لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- **شرح التَّسهيل للمرادي** : تحقيق : محمَّد عبد النَّبيّ محمَّد أحمد ، مكتبة جزيرة الورد ، مكتبة الإيمان – المنصورة ، ط١، ٢٠٠٦م .
- **شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو** : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدِّين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلميَّة - بيروت- لبنان ، ط١، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م .
- **شرح جمل الزَّجَّاجي** : جمال الدِّين أبو محمَّد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب .
- **شرح الرَّضيّ على الكافية** : رضيّ الدِّين محمَّد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، دارالكتب العلميَّة- بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شرح السُّيوطي على مسلم ، الدِّيباج على صحيح مسلم بن الحجَّاج** : عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : أبي إسحاق الحويني الأثري ، دارابن عفَّان للنَّشر والتَّوزيع ، السُّعوديَّة - الخُبُر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- **شرح الشَّواهد الشَّعريَّة في أمَّات الكتب النَّحويَّة** : محمَّد بن محمَّد حسن شُرَّاب ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت - لبنان ، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧ م .
- **شرح شواهد المغني** : عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي (ت٩١١هـ) ، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه : أحمد ظافركوجان ، مُذيَّل وتعليقات : الشَّيخ محمَّد محمود الشِّنقيطي ، لجنة التُّراث العربي ،١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م .
- **شرح الكافية الشَّافية** : جمال الدِّين بن محمَّد بن مالك بن عبداللهِ الطَّائيّ ، تحقيق : أحمد بن يوسف القادري ، دارصادر- بيروت ، ط٢، ٢٠١٠م .
- **شرح المُشكاة - الكاشف عن حقائق السُّنن** : شرف الدِّين الحسين بن عبدالله الطِّيبيّ (ت٧٤٣هـ) ، تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكَّة المكرَّمة- الرِّياض ، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

- **شرح مشكل الآثار** : أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزديُّ الحجريُّ المصريُّ ، المعروف بالطَّحاويِّ (ت٣٢١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،مؤسَّسة الرِّسالة ، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- **شرح مصابيح السُّنَّة للإمام البغويِّ** : محمَّد بن عزِّ الدِّينِ عبدِ اللَّطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا ، الرُّوميُّ الكَرمانيّ ، الحنفيُّ ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت٨٥٤هـ) ، تحقيق ودراسة : لجنة مختصَّة من المحقِّقين ، بإشراف : نور الدِّين طالب ، الناشر: إدارة الثَّقافة الإسلاميَّة ، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م .
- **شرح المُفصَّل** : مُوفّق الدِّين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب- بيروت .
- **شرح النَّوويّ على مُسلم** : أبو زكريَّا محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّوويُّ (ت٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **شعر ابن ميَّادة** : جمعه وحقَّقه : د. حنَّا جميل حدَّاد ، راجعه وأشرف على طباعته : قدري الحكيم ، مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شواهد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح** : محمَّد بن عبد الله ، ابن مالك الطَّائي الجياني، أبوعبد الله ، جمال الدِّين (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. طَه مُحسِن ، مكتبة ابن تيميَّة ، ١٤٠٥ هـ .
- **الصِّحاح ، تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة** : أبو نصر، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين- بيروت .
- **صحيح ابن حبَّان** : محمَّد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن مَعْبدَ، التَّميميُّ، أبو حاتم، الدَّارميُّ، البُستيُّ (ت٣٥٤هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت، ط٢، ١٤١٤- ١٩٩٣ .
- **صحيح البخاري** : الإمام محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريِّ (ت٢٥٦هـ) ، الطبعة الأميريَّة .
- **صحيح مُسلم** : مُسلم بن الحجَّاج ، أبو الحسن القشيري النَّيسابوري (ت٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت .
- **عقود الزَّبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث** : عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : حسن موسى الشَّاعر، مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة .
- **علل النَّحو** : محمَّد بن عبد الله بن العبَّاس ، أبو الحسن ، ابن الورَّاق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرَّشد - الرِّياض – السعودية ، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** : أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي ، بدر الدِّين العينيّ (ت٨٥٥هـ) ، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت .
- **فتح الباري شرح صحيح البخاريِّ** : الإمام أحمد بن عليِّ بن حجرٍ العسقلانيِّ (ت٨٥٢ هـ) ، دار السَّلام بالرِّياض ، ودار الفيحاء بدمشق .
- **الكافية في علم النَّحو** : ابن الحاجب جمال الدِّين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشَّاعر، مكتبة الآداب - القاهرة ، ط١، ٢٠١٠ م .
- **الأدب المفرد بالتَّعليقات** : محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ) ، حقَّقه وقابله على أصوله : سمير بن أمين الزُّهيري ، مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .
- **كتاب الأفعال** : علي بن جعفر بن علي السَّعدي ، أبو القاسم ، المعروف بابن القَطَّاع الصِّقلِّي (ت ٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

- **الكتاب** : عمرو بن عثمان بن قنبرالحارثيُّ بالولاء ، أبو بِشْر، المُلقَّب سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السَّلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري** : محمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدِّين الكرمانيُّ (ت٧٨٦هـ) ، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت .
- **الكَوثَرُ الجَاري إلى رياض أَحاديثِ البُخاري** : أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمَّد الكوراني (ت٨٩٣هـ) ، ضبطه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه : محمَّد بن رياض الأَحمد ، دار الكتب العلميَّة- بيروت ، ط١، ٢٠١٢.
- **كوثَر المعاني الدَّرَارِي في كَشْف خبايا صحيح البخاري** : محمَّد الخضر بن سيَّد عبد الله بن أحمد الجكني الشِّنقيطي (ت١٣٥٤هـ) ، مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت ، **ط١**، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- **الكنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف** : أبوالفداء عماد الدِّين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمَّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيُّوب ، الملك المؤيَّد، صاحب حماة (ت٧٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. رياض بن حسن الخوَّام ، المكتبة العصريَّة للطِّباعة والنَّشر، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠ م .
- **اللَّامع الصَّبيح بشرح الجامع الصَّحيح** : شمس الدِّين البِرْماوي، أبو عبد الله محمَّد بن عبد الدَّائم بن موسى النُّعيمي العسقلاني المصري الشَّافعي (ت٨٣١ هـ) ، تحقيق ودراسة : لجنة مختصَّة من المحقِّقين بإشراف نور الدِّين طالب ، دار النَّوادر، سوريا ، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م .
- **اللُّباب في علل البناء والإعراب** : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محبُّ الدِّين (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د.عبد الإله النَّبهان ، دارالفكر- دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **لسان العرب** : محمَّد بن مكرَّم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدِّين ابن منظور الأَنصاري الرُّويفعي الأَفريقي (ت٧١١هـ) ، دار صادر- بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ .
- **اللُّمع في العربيَّة** : أبوالفتح عثمان بن جنِّي الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت .
- **المُخصَّص** : أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسيّ (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : خليل إبراهيم جفَّال ، دار إحياء التُّراث العربيِّ - بيروت ، ط١٤١٧،١هـ - ١٩٩٦م .
- **المسائل النَّحويَّة في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر** : د. ناهد بنت عمربن عبدالله العتيق ، مكتبة الرُّشد - ناشرون ، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- **مشارق الأنوارعلى صحاح الآثار** : القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السَّبتي المالكي (ت٥٤٤هـ) ، المكتبة العتيقة ، ودار التراث .
- **مشكاة المصابيح** : محمَّد بن عبد الله الخطيب العمري ، أبو عبد الله ، وليُّ الدِّين، التَّبريزي (ت٧٤١هـ) ، تحقيق : محمَّد ناصرالدِّين الألباني ،المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣، ١٩٨٥.
- **مصابيح الجامع** : محمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكربن محمَّد ، المخزومي القرشي ، بدر الدِّين المعروف بالدَّماميني، وبابن الدَّماميني (ت٨٢٧هـ) ، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً : نور الدِّين طالب ، دارالنَّوادر- سوريا ،ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- **مصابيح السُّنَّة** : محيي السُّنَّة ، أبو محمَّد الحسين بن مسعود بن محمَّد بن الفرَّاء البغوي الشافعي (ت٥١٦هـ) ، تحقيق : د. يوسف عبد الرَّحمن المرعشلي ، محمَّد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذَّهبي ، دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
- **مطالع الأنوار على صحاح الآثار** : إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي ، أبو إسحاق ابن قرقول (ت٥٦٩هـ) ، تحقيق : دارالفلاح للبحث العلمي وتحقيق التُّراث - وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة - دولة قطر .

- **معاني القرآن** : أبو زكريَّا يحيى بن زيَّاد بن عبدالله بن منظور الدَّيلميُّ الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النَّجاتي ، محمد علي النَّجَّار ، عبدالفتَّاح إسماعيل الشَّلبيِّ ، الدَّار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة - مصر، ط١ .
- **معاني القرآن وإعرابه** : إبراهيم بن السَّري بن سهل ، أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) ، عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المعجم الأوسط** : سليمان بن أحمد بن أيُّوب بن مطير اللَّخميُّ الشَّاميُّ، أبو القاسم الطَّبرانيُّ (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمَّد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين – القاهرة .
- **معجم شواهد العربيَّة** : عبد السَّلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣، ٢٠٠٢ .
- **المعجم الكبير** : سليمان بن أحمد بن أيُّوب بن مطير اللَّخميُّ الشَّاميُّ، أبو القاسم الطَّبرانيُّ (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السَّلفيِّ ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، ط٢ .

- **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب** : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ، أبو محمَّد ، جمال الدِّين ، ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر- دمشق ، ط٦، ١٩٨٥ .
- **المفاتيح في شرح المصابيح** : الحسين بن محمود بن الحسن ، مظهر الدِّين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت٧٢٧هـ) ، تحقيق ودراسة : لجنة مختصَّة من المحقِّقين بإشراف : نورالدِّين طالب ، دار النَّوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية ، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .
- **مفتاح العلوم** : يوسف بن أبي بكربن محمَّد بن علي السَّكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت٦٢٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المفصَّل في صنعة الإعراب** : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزَّمخشري جارالله (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط١، ١٩٩٣ .
- **المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة** : بدرالدِّين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ) ، تحقيق : أ. د. علي محمَّد فاخر، أ. د. أحمد محمَّد توفيق السُّوداني ، د. عبد العزيز محمَّد فاخر، دارالسَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة ، القاهرة - جمهورية مصر العربيَّة ، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- **المُقتضب** : أبوالعبَّاس محمَّد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمَّد عبد الخالق عظيمة عالم الكتب - بيروت .
- **المقدِّمة الجزوليَّة في النَّحو** : عيسى بن عبد العزيز بن يَلْلَبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت٦٠٧هـ) ، تحقيق : د. شعبان عبد الوهَّاب محمَّد ، راجعه : د حامد أحمد نيل ، د فتحي محمَّد أحمد جمعة ، مطبعة أمُّ القرى - دارالغد العربي .
- **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري** : حمزة محمَّد قاسم ، مكتبة دارالبيان- دمشق .
- **منحة الباري بشرح صحيح البخاري** : زكريَّا بن محمَّد بن أحمد بن زكريَّا الأنصاري، زين الدِّين أبو يحيى السَّنيكي المصري الشَّافعي(ت٩٢٦هـ) ، اعتنى بتحقيقه والتَّعليق عليه : سليمان بن دريع العازمي ، مكتبة الرُّشد للنَّشر والتَّوزيع ، الرِّياض - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل .
- **موطَّأ الإمام مالك** : مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ) ، تحقيق : بشَّار عوَّاد معروف - محمود خليل ، مؤسَّسة الرِّسالة ، ١٤١٢هـ .

- **المُيسَّر في شرح مصابيح السُّنَّة** : فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله ، شهاب الدِّين التُّورِبِشْتِي (ت٦٦١هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .
- **النَّحو المصفَّى** : محمَّد عيد ، مكتبة الشَّباب .
- **النِّهاية في غريب الحديث والأثر**: مجدالدِّين أبو السَّعادات المبارك بن محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عبدالكريم الشَّيبانيُّ الجزريُّ ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)،المكتبة العلميَّة- بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، تحقيق : طاهر أحمد الزَّاويِّ ، محمود محمد الطّناحيِّ .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقيَّة – مصر .

The narration of Hadith was and still representing a basis of a variety of studies and researches related with the Prophetic hadith. This is because their impact of the multiplicity of grammatical aspects and the difference in sematic and pragmatic meaning as well as the religious aims and son on .

One of the aspects of the difference in the narration is and its multiplicity in the hadith is that its affection in the variety of grammatical. This has been included in the in the books of hadith explanation. As far as the grammatical rules allow such variety and change in the grammatical analysis depending on the speaker's intentions and desire, the hadith is based on the scientists' views who are concerned with revealing the meaning of hadith, and how was their attitude towards such difference due to the difference was due the variety of narration and aims and the difference in the aims .

Thus, this study was about the views of IbnHajar about the difference in the grammatical analysis in his book fathalbari' as well as what other scientists refer to from the views and opinions